



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية: 2025/2024

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تحليل الإستدامة المالية العامة في الجزائر

2023-2005

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

تحت إشراف الدكتور:

عصماني مختار

من إعداد الطالبين:

دخيل خير الدين

فيساح حسام الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2005–2023)، في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بتقلبات حادة، خاصة في أسعار النفط، باعتبار الجزائر اقتصاداً ريعياً. وقد تم تحليل أداء المالية العامة من خلال عدد من المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالعجز الأولي، الفجوة الضريبية، ومؤشر استدامة المالية العامة (IFS)، إضافة إلى دراسة دور الحوكمة في ضبط النفقات وتعزيز الموارد.

أظهرت النتائج أن الاستدامة المالية ظلت غير مستقرة، نتيجة اختلالات هيكلية في السياسة المالية، أهمها ضعف تعبئة الموارد العادية، واتساع الفجوة الضريبية، وارتفاع النفقات الجارية. كما أظهر مؤشر IFS غياب القدرة على تثبيت الدين العام عند مستويات مستدامة.

وتبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في السياسة المالية وتفعيل الحوكمة الجبائية والميزانية العامة لضمان التوازن والاستدامة على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الدين العام الخارجي، الفجوة الضريبية، العجز الموازي، مؤشر IFS

Abstract

This study aims to assess the sustainability of public finances in Algeria during the period 2005–2023, within an economic context marked by sharp fluctuations, particularly in oil prices, given the country's rentier nature. The analysis focuses on key quantitative and qualitative indicators, including the primary deficit, the tax gap, and the Fiscal Sustainability Indicator (IFS), in addition to examining the role of governance in managing expenditures and enhancing revenue mobilization.

The findings reveal that fiscal sustainability in Algeria has remained unstable due to structural imbalances in fiscal policy, notably weak non-oil revenue mobilization, a persistent tax gap, and rising current expenditures. The IFS indicator further reflects the government's limited ability to stabilize public debt at sustainable levels.

These results highlight the urgent need for structural reforms in fiscal policy and the activation of effective tax and budgetary governance mechanisms to ensure long-term financial balance and sustainability.

Keywords: fiscal sustainability, external public debt, tax gap, budget deficit, IFS Indicator

إهداء

الحمد والشكر لله على إعانتة وتوفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع،
أهدي عملي هذا إلى
الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما
إلى من كان سنداً لي
إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله كل باسمه

خير الدين.

إهداء

اللهم لك الحمد والشكر لتوفيقى في إتمام هذا العمل المتواضع،
أهدي عملي إلى الوالدين الكريمين حفظكما الله ورعاهما
إلى زوجتي رعاها الله
وأبنائي الأعتاء حفظهم الله
إلى أختى وأخي

حسام الدين

شكر وعرفان

الحمد لله ربى العالمين، وشكر الله عز وجل والثناء على نعمه كلها، وعلى توفيقه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

يُشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل "عصماني مختار" على مجهوداته التي بذلها، وتوجيهاته التي قدّمها، وعلى الثقة التي وضعها في شخصنا، والتي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتوجه بشكرنا الخالص لكل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبئ قراءة ومناقشة هذا العمل

و لا ننسى أن نقدّم امتنانا و تقديرنا لكل من قدّم لنا يد العون، وحفزنا على إتمام هذا العمل.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
-------	-------------	--------

08	أبعاد الإستدامة المالية	1-1
07	قواعد الإستدامة المالية	2-1
36	منحى بياني يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة ما بين 2005-2023	1-2
39	منحى بياني يوضح إحصائيات الفجوة الضريبية في الجزائر 2005-2023	2-2
47	منحى بياني يمثل العجز الموازي خلال الفترة ما بين 2005-2023	3-2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	مجالات بعض مؤشرات الإستدامة المالية وفق صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتحقيق الدين	1-1
27	النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2023	1-2
30	الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2023	2-2
31	رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023	3-2
35	إحصائيات الدين العام الخارجي خلال الفترة ما بين 2005-2023	4-2
38	إحصائيات الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023	5-2
42	إحصائيات IFS في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023	6-2
46	إحصائيات العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023	7-2

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ii-iii	إهداء
vi	شكروعرفان
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
X-XII	فهرس المحتويات
ب-و	مقدمة
الفصل الأول: مدخل نظري للإستدامة المالية	
تمهيد	
03	المبحث الأول: عموميات حول الاستدامة المالية
03	المطلب الأول: ماهية الاستدامة المالية
03	أولاً: مفهوم الاستدامة المالية
04	ثانياً: أهمية الاستدامة المالية
04	ثالثاً: خصائص الاستدامة المالية
05	المطلب الثاني: مكونات الاستدامة المالية
05	أولاً: ابعاد الاستدامة المالية
07	ثانياً: مرتكرات الاستدامة المالية

08	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية
11	المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية
11	المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث
13	المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث
16	المطلب الثالث: مؤشرات الإستدامة المالية المتعلقة بالمخاطر المالية
18	المبحث الثالث: تأثير المؤشرات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية
18	المطلب الأول: الدين العام والاستدامة المالية
18	أولا: ماهية الدين العام
19	ثانيا: علاقة إدارة الدين العام بتحقيق الاستدامة المالية
19	المطلب الثاني: الموازنة المالية والاستدامة المالية
16	أولا: مفهوم الموازنة العامة
20	ثانيا: خصائص الموازنة العامة
21	ثالثا: علاقة الاستدامة المالية بتوازن الميزانية العامة للدولة
22	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي و الاستدامة المالية
22	أولا: ماهية النمو الاقتصادي
22	ثانيا: علاقة الاستدامة المالية بالنمو الاقتصادي
24	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتغيرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 – 2023
27	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 – 2023
29	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 – 2023

26	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023
34	المبحث الثاني: التحليل التقييمي لمؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023
34	المطلب الأول: تحليل مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام للفترة ما بين 2005-2023
37	المطلب الثاني: تحليل مؤشر الفجوة الضريبية خلال الفترة ما بين 2005-2023
41	المطلب الثالث: تحليل مؤشر IFS خلال الفترة ما بين 2005-2023
45	المطلب الرابع: تحليل مؤشر العجز الموازي خلال الفترة ما بين 2005-2023
49	المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر
49	المطلب الأول: الحوكمة الضريبية
51	المطلب الثاني: حوكمة سياسة النفقات العامة
54	المطلب الثالث: تفعيل حوكمة الميزانية العامة
57	خلاصة الفصل
61-59	خاتمة
63	قائمة المراجع

المقدمة العامة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة تخللتها أزمات متكررة، أبرزها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وانحيار أسعار النفط في 2014، ما جعل العديد من الدول، وخاصة النامية والريعية منها، تواجه ضغوطاً شديدة في سبيل الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والمالي. وقد أدت هذه الأزمات إلى بروز الحاجة إلى إعادة النظر في أنماط التسيير الاقتصادي، والبحث عن بدائل قادرة على تحقيق التوازن والاستمرارية، من خلال سياسات مالية أكثر مرونة وانضباطاً.

وفي هذا الإطار، بات ضمان استمرارية تمويل البرامج العمومية واستقرار الوضعية المالية للدولة يشكل شرطاً أساسياً لتنفيذ الخيارات التنموية بعيدة المدى، والحفاظ على قدرة الدولة في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بمصالح الأجيال القادمة. ومن هنا برز مفهوم الاستدامة المالية كأحد المرتكزات المحورية في السياسات الاقتصادية الحديثة، حيث يُنظر إليه كإطار متكامل لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، عبر إدارة فعالة للموارد العمومية، وتوجيهها نحو أولويات اقتصادية واجتماعية قادرة على خلق قيمة مضافة مستدامة.

وتبرز في هذا السياق الحاجة الملحة إلى تقييم مدى قدرة المالية العامة في الجزائر على مواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل تذبذب الإيرادات العامة الناتجة عن تقلبات السوق الطاقوية، وتنامي النفقات العمومية بمكوناتها الاجتماعية والاستثمارية. ويُعد هذا التقييم ضرورياً لتحليل مدى مرونة السياسات المالية المنتهجة، وقدرتها على دعم الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الصدمات، إلى جانب رصد كفاءة آليات تعبئة الموارد وترشيد الإنفاق العمومي، بما يسمح باقتراح إصلاحات فعالة تُعزز من توازن المالية العامة على المدى الطويل.

انطلاقاً مما سبق يمكن لنا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى إستدامة المالية العامة في الجزائر في الفترة ما بين 2005 و 2023؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تتفرع لدينا الأسئلة التالية:

1. ما مدى تأثير كل من العجز الأولي والفجوة الضريبية على استقرار المالية العامة وتحقيق الاستدامة

المالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2023؟

2. ما دلالة مؤشر IFS على اختلال استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-

2023؟

3. كيف ساهمت حوكمة الجباية والنفقات والميزانية العامة في دعم الاستدامة المالية في الجزائر؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. يشير مؤشر العجز الأولي والفجوة الضريبية إلى اختلالات هيكلية في المالية العامة، تُضعف فرص

تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2023.

2. يعكس مؤشر IFS خلال الفترة 2005-2023 غياب الاستدامة المالية في الجزائر نتيجة

اختلالات في السياسة المالية.

3. تتوقف استدامة المالية العامة في الجزائر على مدى تفعيل مبادئ الحوكمة في السياسات الجبائية

والإنفاقية، وفي نظام إعداد وتنفيذ الميزانية العام

➤ أسباب إختيار الموضوع

1. الأهمية البالغة لموضوع الإستدامة المالية في الأونة الأخيرة.

2. الخصوصية الإقتصادية للجزائر كونها دولة ريعية.

3. موضوع البحث يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية للطلبة، فهو يتماشى مع تخصص الدراسة.

4. محاولة فهم وتبسيط موضوع الإستدامة المالية في الدول النامية، خاصة مع تزايد الأبحاث

والدراسات حوله في الأونة الأخيرة

➤ أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية متزايدة، كونها تسلط الضوء على أحد المواضيع

الحيوية في الاقتصاد الكلي، والمتمثل في الاستدامة المالية. فمع تزايد التحديات المالية الناتجة عن

اختلال التوازنات العمومية، وتذبذب الإيرادات، لا سيما في الدول النامية والريعية مثل الجزائر،

أصبحت الحاجة ملحة إلى تقييم مدى قدرة هذه الدول على تبني سياسات مالية قادرة على الصمود

على المدى الطويل. كما تسعى الدراسة إلى المساهمة في توضيح العلاقة بين متغيرات المالية العامة

والقدرة على تحقيق توازن مالي دائم، بما يخدم أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي.

➤ أهداف الدراسة

1. توضيح الإطار المفاهيمي والنظري للاستدامة المالية العامة.

2. تحليل تطور مؤشرات الاستدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2023).

3. تقديم جملة من التوصيات الكفيلة بتعزيز استدامة المالية العامة وتحقيق التوازنات المالية على المدى الطويل.

➤ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الجزائر، من خلال تحليل بنية المالية العامة ومدى قدرتها على تحقيق الاستدامة في بيئة اقتصادية ريعية.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2023، وذلك بالنظر إلى ما تمثله هذه الحقبة من تحولات مالية واقتصادية هامة منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي، نظراً لطبيعة الموضوع ومقتضيات التحليل. ففي الجانب النظري، تم توظيف المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستدامة المالية، وبيان أبعادها النظرية وأهميتها في السياسات الاقتصادية.

أما في الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل بيانات مالية واقتصادية ممتدة على مدى زمني طويل يغطي الفترة 2005-2023، وذلك لاستخلاص الاتجاهات العامة وتقييم العلاقة بين أداء المالية العامة وإمكانات تحقيق الاستدامة، مما يساعد على بناء استنتاجات علمية مدعمة بالمعطيات الرقمية

➤ الدراسات السابقة

1. دراسة فتحي خن، (2018/2017) بعنوان: " إستراتيجيات إدارة الدين العام والإستدامة المالية - دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1، سطيف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين إدارة الدين العام والإستدامة المالية للدول والحكومات، بالإضافة إلى دراسة هيكل الدين ومؤشراته والآثار المترتبة عنه في مجال الإستدامة المالية في الجزائر والدول موضع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الإستدامة المالية لا تقتصر على ضمان تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال في الأعباء والعوائد، تتعداه إلى زيادة الكفاءة في التمويل لعام والإستمرارية في سياسات الإيرادات والنفقات الحالية، كما أن التوازن بين الإيرادات والنفقات يعد أمراً ضرورياً، لاسيما

حينما تكون خاطر التعرض إلى الصدمات (سواء الداخلية أو الخارجية) عالية والتي تقضي إلى مستويات من الدين العام غير قابلة للإستدامة.

1. دراسة يمينة فيرم (2024/2003) بعنوان " أثر الإستدامة المالية على بعض المؤشرات الإقتصادية-دراسة قياسية للفترة (200-2020)" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)، بالإضافة إلى دراسة مدى قدرة الجزائر على إستدامة مصادرها التمويلية في ظل الإعتماد على عوائد النفط. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن كلا من العراق ومصر تعانيان من إضطرابات سياسة وإختلالات على مستوى هيكله الإقتصادية وكلاهما تعانيان من عجز مستمر في الموازنة العامة وزيادة كبيرة في حجم الدين العام وخدمة أعبائه، كما تم التوصل إلى إستطاعت الدولة الجزائرية تحقيق إستدامة مالية في بداية فترة الدراسة بسبب إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي كان مصدره الفائض من العوائد النفطية حيث إستغلت هذه المدخرات في التخلص من المديونية الخارجية، لكن من عام 2014 شهد الوضع المالي في الجزائر تدهورا أثر سلبا على إستدامة ماليتها العامة، وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول الناتج عن الأزمة البترولية العالمية.

2. دراسة مراد بوعيشا و يوغزاري عماد(2020) بعنوان: " تحليل وتقييم مسار الإستدامة المالية في الجزائر"، مقال علمي، مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة المدية ، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الإقتصاد الجزائري على تحقيق الإستدامة المالية، وذلك بإستخدام مختلف مؤشرات الإستدامة المالية للفترة (2000-2020) والمعطيات المالية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الإقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الإستدامة المالية بسبب إرتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية، وتأثرها بالصدمات النفطية، مثل الصدمة المزدوجة لإنخفاض الطلب وإنتشار وباء كورونا -كوفيد 19-، كما توصلت إلى أن السنوات القادمة تعبر عن تحدي حقيقي للجزائر لتحقيق إستدامتها المالية، وهذا راجع إلى تزايد العجز الموازي من سنة إلى أخرى نتيجة إنخفاض سعر برمبل النفط إلى نفاذ صندوق ضبط الإيرادات.

➤ تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مايلي:

الفصل الأول:عالج هذا الفصل الإطار النظري لاستدامة المالية، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى عموميات حول الاستدامة المالية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى مؤشرات قياس الاستدامة المالية أما المبحث الثالث فقد تناول تأثير المؤشرات الإقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية.

الفصل الثاني:تضمن هذا الفصل دراسة تحليلية للاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2005-2023)، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين (2005-2023) في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى التحليل التقييمي لمؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2005-2023) أما المبحث الثالث فقد تناول متطلبات تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر.

➤ صعوبات الدراسة:

تميزت هذه الدراسة بجملة من الصعوبات حيث تمثلت في:

1. من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في إنجاز هذا العمل الصعوبات المتعلقة بالمراجع، فقد واجهنا نقص في المراجع التي تناولت متغيرات الدراسة في الفترة المحددة للدراسة.
2. تضارب بعض الإحصائيات التي تم التحصل عليها حول المؤشرات الاقتصادية للاستدامة المالية في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى وكذا من حيث الوحدة.

الفصل الأول:

مدخل نظري للإستدامة المالية

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

تمهيد:

من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي لأي دولة، نجد الإستدامة المالية والتي تتمثل في قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية بفعالية لتحقيق أهدافها دون التعرض لأي أزمة كانت، كما أنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها الحكومة لمواجهة العجز المالي والدين العام، بالإضافة إلى مدى قدرتها في الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل.

فقد شهدت الفترة الأخيرة إهتماماً متزايداً بمصطلح الإستدامة المالية وكل جوانبها، وهذا مع ظهور العديد من التحديات الاقتصادية والضغوطات المالية، الأمر الذي يمس بمستوى رفاهية الأجيال القادمة ويحملهم أعباء مالية ناتجة عن قرارات لم يشاركوا فيها.

بناء على ما سبق تم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الاستدامة المالية

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية

المبحث الثالث: تأثير المؤشرات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

المبحث الأول: عموميات حول الاستدامة المالية

تعد الاستدامة المالية من المفاهيم الأساسية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي تهدف إلى ضمان إستمرارية الموارد المالية و تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية، من خلال فهم عموميات الاستدامة المالية، يمكن للأفراد والمؤسسات إتخاذ قرارات مالية مدروسة لمستقبل أفضل.

المطلب الأول: ماهية الاستدامة المالية

شهد مفهوم الاستدامة المالية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمؤسسات المالية الدولية.

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية

تعددت تعريفات الاستدامة المالية ومنها نجد:

عرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية على أنها: الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً " أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.¹

كما عرفها البنك المركزي الأوروبي على إنها: قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها المتعلقة بالديون على المدى الطويل، أي تتطلب عملية الاستدامة المالية على المدى الوسيط أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بديونها في مرحلة معينة في المستقبل.²

كما تمثل لاستدامة المالية: الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق العام وسياسات الإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.

¹ محمد إبراهيم حسين مقداد، " العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)", مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 41.

² الحاج زيان، " دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر (2000-2022)", أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023-2024، ص 07.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

إذن بالإعتماد على التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للإستدامة المالية والمتمثل في الاستدامة المالية تعني القدرة على الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل، وتتضمن غدارة الأموال والاستثمارات بشكل يضمن استمرارية النشاط التجاري دون تعريضه للخطر.

ثانيا: أهمية الاستدامة المالية

تكمن أهمية الاستدامة المالية في انعكاسها على نجاح وحكمة لسياسات المالية للدولة، ويمكننا استخلاصها كما يلي: ¹

1. تساعد في وضع الخيارات المستقبلية وتحديد الاستراتيجيات وسم سياسات تنمية برؤية مستقبلية متوازنة وعادلة؛
2. تحفيز وزيادة فرص المشاركة لتبادل المهارات والخبرات وتتميز في زيادة التعليم والتوعية والتدريب وإكتساب المهارات وتحفيز الإبداع؛
3. الحث على توحيد الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم عليه الاتفاق، من البرامج والأهداف التي تسهم في توفير متطلبات فئات المجتمع الحالية والمستقبلية؛
4. تنطلق أهمية التنمية المستدامة من أهمية تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية بمنظور شمولي متكامل والابتعاد عن التفرد والانانية في التعامل مع الطاقات والموارد المتاحة.

ثالثا: خصائص الاستدامة المالية

يمكن تلخيص خصائص الاستدامة المالية كما يلي: ²

1. تنوع الدخل: تشي هذه الخاصية إلى عدد الخيارات المختلفة التي يجب على المنظمة كسبها أو جمع الأموال لاجلها، إذا يعد الاعتماد على قناة دخل واحدة أمرا خطيرا على المؤسسات المالية وعليها التصدي لذلك عبر تأمين الاستقرار المالي لها عن طريق إنشاء قاعدة كبيرة للمانحين واستخدام وسائل أخرى لجمع الموارد المالية.

¹ - وسام جوده نصار السعدي، " العلاقة بين تقارير تدقيق الاستدامة جودة المعلومات الحاسبية وإنعكاسها على ثقة المستثمرين"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص 20.

² - فراس تحرير محمد الجميلي، اسماعيل حمادي مجبل، " تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة إحدى وعشرون، العدد 77، 2023، ص 308-309.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

2. التخطيط الاستراتيجي والمالي: الأمر المهم الذي يجب التأكد منه عند إدارة منظمة غير ربحية هو الحصول على مصدر لجمع الموارد النقدية التي ليس لها أي قيود، بمعنى آخر، يجب أن يكون لديك بعض الدخل الذي يمكنك استخدامه لتحقيق أي من أهدافك وعادة ما يتم تقديم التبرعات لسبب معين أو مشروع معين بحيث لا يكون لديك الكثير من المرونة فيما يتعلق باستخدامه للإدارة التنظيمية ونعني بها التكاليف العامة مثل الإيجار وفواتير الكهرباء وما إلى ذلك فقد تضطر على تدفع من جيبيك لذلك تأكد من أن لديك المبلغ المطلوب.
3. الإدارة السليمة والمالية: لدى المنظمات غير الربحية أصحاب مصلحة رئيسيين، أي الأشخاص المهتمين بعملها أو المتأثرين بها، ويشمل ذلك المحسنين والمتطوعين والموظفين وغيرهم، وان بناء علاقة إيجابية معهم يساعد في تحقيق موقف قوي وضمن مستقبل آمن للمؤسسة، إذا لا تحصل على الدعم المالي من هذه المنظمات فحسب، بل من المحتمل أيضا أن تساعدك على المدى الطويل أو أثناء الأزمة التي تواجهها في المستقبل.
4. توليد الدخل الخاص: على الرغم من أن التبرعات ضرورية، فإن الاستدامة المالية الكاملة تعني أنه يمكنك الاعتماد على قدرة منظمتك إذا دعت الحاجة، ويجب عليك لتحقيق ذلك تخصيص أموال إضافية أو الاحتفاظ ببعض الاحتياطات النقدية التي ستساعدك خلال الأيام الحرجة، لذلك يجب أن يكون لديك موارد لمواصلة التشغيل السلس حتى خلال الأوقات الغير طبيعية.

المطلب الثاني: مكونات الاستدامة المالية

تتضمن الاستدامة المالية غيرها من المتغيرات الاقتصادية على مجموعة من المكونات ولعل أبرزها ما سنتناوله في هذا المطلب

أولا: ابعاد الاستدامة المالية

تتلخص ابعاد الاستدامة المالية في الأربع ابعاد الرئيسية التالية:¹

1. الملاءة الحكومية: تتجسد في قدرة الحكومة على تمويل الإلتزامات والديون الحالية والمحتملة في المستقبل، فعدم توفر الملاءة المالية يمكن أن يخلق مشكل مالي في أي بلد يفرض في

¹-فتححي خن، " إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية- دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2017-2018، ص 82-83.-،

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

الاعتماد على الديون، وأضمن طريقة للحفاظ على الملاءة الحكومية هو توليد إيرادات ضريبية إضافية كافية لتغطية الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام للدافع للنمو.

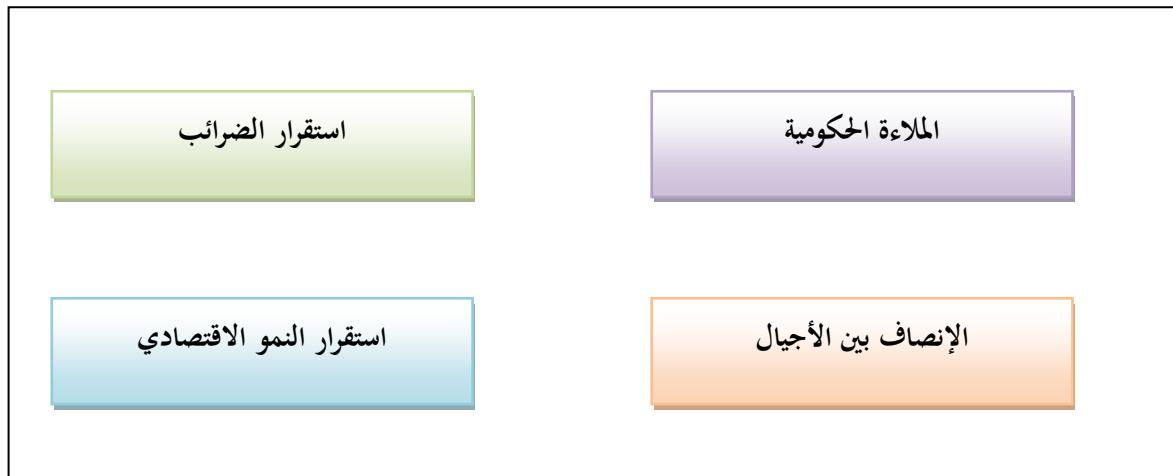
2. **استقرار الضرائب:** تتجسد استقرار الضرائب في قدرة الحكومة على تمويل الإلتزامات المستقبلية دون زيادة العبء الضريبي، وذلك من خلال تحقيق توازن الميزانية على المدى المتوسط الذي يمنح درجة معقولة من الاستقرار في العبء الضريبي الكلي الذي يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية، لذلك من توازن قدرة التحصيل الضريبية للحكومة، الآن وفي المستقبل.

3. **الإنصاف بين الأجيال:** يكمن مفهوم الإنصاف بين الأجيال في قدرة الحكومة على توفير المزايا المالية الصافية للأجيال القادمة بشكل لا يقل عن المزايا المالية الصافية المقدمة للأجيال الحالية.

4. **استقرار النمو الاقتصادي:** يقصد باستقرار النمو الاقتصادي، قدرة الحكومة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة ممتدة، فأفضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الإلتزامات المستقبلية، هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي.

والشكل الموالي يوضح أبعاد الإستدامة المالية

الشكل رقم (1-1): أبعاد الإستدامة المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات سابقة الذكر

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

ثانيا: مرتكزات الاستدامة المالية

ترتكز الاستدامة المالية على القواعد التالية:

1. **القاعدة الذهبية:** تنص هذه القاعدة على ألا يتم اللجوء للإقتراض إلا في حالة تمويل

النفقات الاستثمارية، أما نفقات التسيير فيجب أن تمول من الإيرادات العادية.

2. **قاعدة توازن الموازنة:** تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز الموازي حالة

استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيه عند زوال الحالات

الاستثنائية، حيث يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازي في حالات الركود، والسعي نحو

تحقيق التوازن في الحالات العادية.¹

3. **قاعدة الموازنة المرنة:** يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عزم مؤقت في الموازنة

في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال

العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني في الموازنة العامة للدولة.

4. **قاعدة استدامة الاستثمار:** وتشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج

المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية

تحدد هذه النسبة وفقا للعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من بلد إلى آخر.²

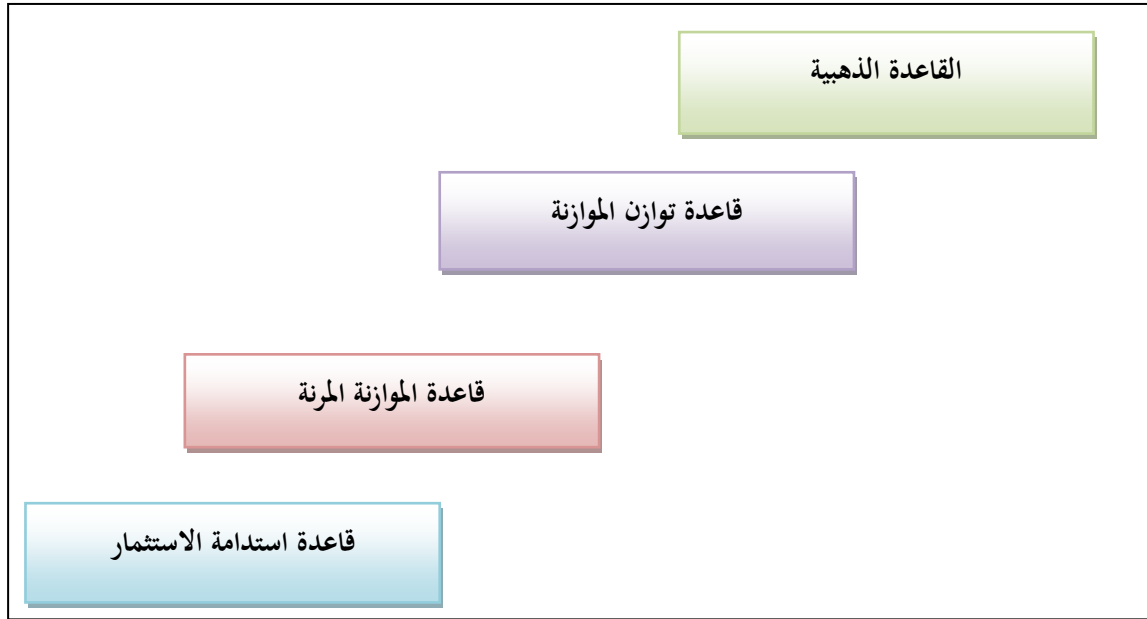
والشكل التالي يوضح قواعد الإستدامة المالية

¹ - زهير بن دعاس، نزيان رقبوب، "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر"، les cahiers du cread، العدد02، المجلد 34، 2018، ص115.

² -الحاج زيان، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

الشكل رقم (1-2): قواعد الإستدامة المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات سابقة الذكر

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

تمثلت العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية في ما يلي:

1. سعر الفائدة: ويقف سعر الفائدة كمتغير اقتصادي حاسم يؤثر بشكل مباشر على الاستدامة المالية، حيث توجد علاقة عكسية مباشرة بين سعر الفائدة والاستدامة المالية، تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى تقليل قدرة البلاد على إصدار ديون جديدة بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بهذه الديون، سواء كانت خارجية أو داخلية وبالتالي فإن ذلك يفرض أعباء مالية جديدة على الدولة من حيث خدمة الدين مما يؤثر سلبا على الاستدامة المالية، ويؤثر سعر الفائدة على عاملين رئيسيين من بين عوامل أخرى عديدة، وهما الادخار الخاص والاستثمار الخاص، يواجه الاستثمار الخاص تأثيرا سلبيا من أسعار الفائدة، ويتأثر سعر الفائدة بقرارات الأفراد بالادخار أو عدم الادخار في حين يتأثر إيجابيا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يتأثر بدوره بمستوى الاستثمار الأجنبي في أي دولة.¹

2. معدل النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى

الحكومات في مختلف بلدان العالم المتقدمة أو النامية، إذا يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين

¹ - الحاج زيان، مرجع سبق ذكره، ص11.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

على ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين النفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار من جهة أخرى الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة، والعكس صحيح في حال تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر على الاستثمار الخاص والحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.

3. الدين العام وخدمة الديون: إن سياسات الاستدانة والنفق التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة على التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون.

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما، لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا حسب قوة هيكل الدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزا على الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة، إذا تجاوزت 60% للدول المتقدمة و 50% للدول النامية قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل، والعكس صحيح وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل، بالإضافة كذلك إلى اعتماد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل دين محلي أو الخارج - دين خارجي-، إذا غالبا ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

الثاني، لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية فضلا على قدرة الدولة على تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك.¹

¹-عصماني مختار، أوكيل رابح، " مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"، مجلة معارف، السنة الثالثة عشرة، العدد 25، 2018، ص 404-405.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية

مجموع الأزمات المالية والنقدية التي أصابت بعض الاقتصاديات في التسعينيات، أدت بالضرورة إلى دراسة وتحليل مدى تأثير القطاع المالي، ومدى قابلية استمرار هذه الأخيرة، فقد أقرت مجموعة من المؤسسات المالية الدولية مجموعة من المعايير والمؤشرات مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الزمني لها.

المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث

تسمى هذه المؤشرات بالمؤشرات ما بعد الحدوث لأنها تعتمد على معطيات الأحداث التي تم وقوعها فعلا والتغير الحاصل في متغيرات المالية، وتعد مؤشرات الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية، حيث تسمح بتقييم الاستدامة المالية ومعرفة مدى تأثير استدامة الدين بتغيرات متغيرات المالية العامة والمتغيرات الكلية.

تعد مؤشرات الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية، حيث تعتبر الأكثر استعمالا في الكثير من الدول والمنظمات العالمية، وبالتالي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. مؤشر نسبة الدين العام للنتائج المحلي الخام:

يعد من مؤشرات التدفق والذي يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير المتدفق الأهم في الاقتصاد () وهو معبر دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه، وإن الارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على أن معدلات نمو الدين أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. مؤشر نسبة خدمة الدين العام للنتائج المحلي الخام:

يعتبر من مؤشرات التدفق التي تستخدم في تقييم الملاءة المالية للدولة، ويعتبر عن مدى قدرة الاقتصاد على الإيفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا، في الواقع إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني البلد في حاجة إلى إستنفاد الكثير من موارده لمواجهة أو لخدمة دينه.¹

3. مؤشر رصيد الدين/ إيرادات الميزانية المحلية:

¹- عيساني العارم، " استدامة السياسة المالية ضمن بيئة الصدمات الموازية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2018-2019، ص 49.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد، ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والنتائج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة ضخامة القطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.

4. مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.

5. مؤشر القيمة الحالية للدين/ إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.

6. مؤشر الفوائد/ الناتج المحلي الإجمالي:

يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضا كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة.¹

7. مؤشر نسبة الفوائد لإيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر العلاقة بين عبء الفوائد ومدى قدرة الحكومة على تحصيل الدخل لتغطيتها.

8. مؤشر نسبة المديونية الخارجية للصادرات:

يستخدم هذا المؤشر في معرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد التصدير (العملات الأجنبية)، وعادة يستخدم هذا المؤشر برفقة خدمة الدين من أجل مقارنة النفقات الغير المنتجة مع تحصيلات العملات.

9. مؤشر نسبة صافي الاحتياطات الدولية للدين الخارجي:

يبين هذا المؤشر العلاقة بين الرصيد من العملات الأجنبية والمطلوبات الخارجية ومعرفة مقدار النسبة المغوية لحجم الاحتياطات المتراكمة والتي هي الأساس في تحديد عدد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي.

10. مؤشر نسبة استهلاك الدين لمدفوعات الدين الخارجي:

¹ - حسام خالد حسين الريفي، مرجع سابق الذكر، ص 45.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

يدل هذا المؤشر على إمكانية تمويل الدين بواسطة إصدار دين جديد من عدمها، فإن زادت نسبة المؤشر عن 100% لا يمكن إصدار دين جديد لتمويل ديون سابقة.

11. مؤشر نسبة رصيد الميزانية للنتائج المحلي الخام:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة المقدار اللازم للزيادة في الإيرادات أو النقصان في النفقات والوقت اللازم لضمان نسب دين العام للنتائج المحلي الخام مستدامة.¹

والجدول التالي يوضح مجالات بعض مؤشرات الاستدامة المالية وفق صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين

الجدول رقم (1-1): مجالات بعض مؤشرات الاستدامة المالية وفق صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية

لتخفيف الدين

المؤشر	الرابطة الدولية لتخفيف الدين	صندوق النقد الدولي
الدين / الناتج المحلي الخام	(%25 - %20)	(%30 - %25)
الدين / الإيرادات	(%167 - %92)	(%150 - %90)
خدمة الدين / الإيرادات	(%63 - %28)	(%35 - %25)
الفوائد / الإيرادات	(%6.8 - %4.6)	(%10 - %7)

المصدر: عيساني العارم، "استدامة السياسة المالية ضمن بيئة الصدمات الموازية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2018-2019، ص 51.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

من أهم مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث نجد:

1. مؤشر الفجوة الضريبية:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة المستوى المطلوب للعبء الضريبي للمحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي:

$$T^* - t = Gt + D^*(r - q) - t$$

حيث أن:

T^* : نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي

¹- عيساني العارم، مرجع سابق الذكر، ص 50-51.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

Gt: النفقات العامة خارج خدمة الدين العام

D*: النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

r: سعر الفائدة

q: معدل الناتج المحلي الإجمالي.

إذا كانت هذه النسبة سالبة فهذا يدل على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.¹

2. مؤشر العجز الأولي:

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة، بمعنى آخر من خلال الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد، والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة أي يأخذ بشكله الأولي، إذا تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام، إذا يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة، مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية.² كما يعتبر عجز الموازنة الأولي يختلف عن عجز الموازنة التقليدي، إذا يستثنى من ذلك مدفوعات الفائدة من قائمة النفقات العامة، وتستبعد أيضاً مدفوعات الفائدة المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، نتيجة زيادة عبء الدين العام الحكومي، ويعتمد حساب مؤشر العجز الأولي على تحليل هيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة، من خلال حساب الفرق بين النفقات لعامة من دون مدفوعات الفائدة والإيرادات العامة من دون الفائدة المحصلة.³

حيث أن: $P = (r - g)W$

P: نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

W: نسبة صافي الثروة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

وتتم مقارنة نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدره بالنسبة المحققة فعلا، فإذا كانت النسبة الفعلية أكبر فإن هذا يعني أن السياسة المالية غير مستدامة.⁴

3. مؤشر الاستدامة المالية (IFS):

¹ عيساني العارم، مرجع سابق الذكر، ص 51-52.

² قيس مهدي حسن، سعدون رشيد خضير، "تحقيق الإستدامة وأثرها في النمو الإقتصادي المستدام في العراق"، رباح للبحوث والدراسات، عدد خاص، العدد 65، 2022، ص 208.

³ فراس تحرير محمد الجميلي، اسماعيل حمادي مجبل، "تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، 2023، ص 310.

⁴ عيساني العارم، مرجع سابق الذكر، ص 51.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

يعتبر إحدى المؤشرات المبنية على مدخل اليقين التام في قياس الاستدامة المالية، فإذا كان قيم أقل من 1 يعطي مؤشر نحو وضع استدامة مالية، بينما أعلى أو تساوي 1 يعبر عن عدم استدامة مالية وهو على النحو التالي:

$$IFS_T = (B_t - \lambda_t) = \frac{1 + rt}{1 - nt} - \frac{pst - ps *}{dt - 1 - d *}$$

وينقسم هذا المؤشر إلى مكونين:

أ. المكون الأول يعبر عن B_t : والذي يقيس مدى الإلتشار بين سعر الفائدة الحقيقي It ومعدل الناتج المحلي nt في الفترة t ، وتكون أكبر من واحد في الاقتصاديات تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، أما إذا كانت قيمتها كبيرة وتعدت الواحد يدل على وجود تذبذبات حادة في الاقتصاد وتعكس المخاطر التي تسود في الاقتصاد.

ب. أما إذا كانت $1 < b < n$ تعني أن $r < n$ ، فإن الوضع يكون مستقر

ج. $ps_t - ps^*$ انحراف نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن الفائض الأولي الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.

د. $d_t - 1 d^*$: انحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن القيم المستهدفة.

هـ. λ_t : تقيس مدى استجابة السياسة للإنحرافات في الفائض الأولي ونسبة الدين في الزمن t ، وكذلك الصدمات التي تؤثر على هذه المتغيرات، فقد يحدث صدمات سلبية كعوامل موسمية مما ينعكس على انخفاض الفائض وينعكس ذلك على انخفاض λ_t ، ومن جهة أخرى يرفع من قيمة B_t مع تزايد المخاطر، ويظهر مؤشر IFS في النهاية زيادة وإتجاه نحو عدم الاستدامة، كذلك قد يحدث صدمة موجبة مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يخفض من نسبة المشاهد والإنتقال سريعاً من الدين المشاهد إلى الدين المستهدف مما ينعكس في تحسن λ_t وانخفاض الإلتشار بين سعر الفائدة ومعدل النمو فتتجه القيمة B_t نحو الانخفاض وينعكس ذلك في انخفاض IFS عن الواحد والإتجاه نحو وضع استدامة أفضل.

وفقاً لمؤشر IFS تقسم الدول إلى مجموعات كما يلي:

- المجموعة الأولى: وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة، أين يتكرر حصول IFS على قيمة أكبر من الواحد ونسبة تفوق 75% من القوت خلال فترة زمنية معينة؛
- المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول IFS على قيمة أقل من الواحد ونسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فترة زمنية معينة؛

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

- المجموعة الثالثة: مجموعة الدول غير المتضمنة في المجموعات السابقة.¹

المطلب الثالث: مؤشرات الإستدامة المالية المتعلقة بالمخاطر المالية

تعددت مؤشرات الإستدامة المالية المتعلقة بالمخاطر المالية بإختلاف أنواع المخاطر المالية وأهمها:²

1. **المؤشرات المتعلقة بمخاطر السوق:** تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة التي يمكن أن تنجم

جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، كما تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، وتظهر هذه المخاطر على مستوى البنوك نتيجة تقلبات معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات ونتيجة للتقلبات في أسعار الأدوات المالية، ومن أنواعه نجد:

2. **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق

بصفة عامة، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة.

3. **مخاطر أسعار الأسهم ومؤشرات البورصة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق

المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والمقامرة والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك وهو يؤثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم.

4. **مخاطر أسعار السلع (الأصول الحقيقية):** نظرا لان الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع

في الأسواق فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

5. **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا

للشروط المتفق عليها، ويتضمن خطر الائتمان من ثلاث مكونات: خطر التعثر عن السداد، وخطر إنخفاض التصنيف الائتماني، ومخاطر هوامش الائتمان.

¹- عصماني مختار، صادق الهادي، "تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، المجلد 12، 2021، ص 832-833.

²- فخاري فاروق، "أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرفية للخطر Var على مستوى البنوك المصرفية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 179.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

ومن أهم مؤشرات لقياس مخاطر السوق نجد:¹

أ. **أسعار الفائدة ومنحنى العائد:** تقدم الأسواق المالية أدوات فعالة لتحويل رؤوس الأموال فيما بين العوامل الإقتصادية، حيث يستلم المقرض فائدة من الاستعمال المؤقت لرأس ماله، ولذلك يتوقف التحديد الفعال لأسعار الفائدة لآجال المختلفة على فعالية سوق العملة، ويسمح إنشاء سوق أكثر ضبطاً بتوفير ظروف أحسن لتمويل الاحتياجات التمويلية الحكومية لأي أجل كان سواء كان القصير، المتوسط أو الطويل.

ب. **المدة ومتوسط أجال الاستحقاق المتبقية:** متوسط أجال الاستحقاق المتبقية هو مؤشر لتتبع أجال استحقاق الدين العام في محاولة لرصد مخاطر إعادة التمويل، بينما مقياس المدة فيتم خلاله قياس متوسط حياة السند المالي من ناحية المدفوعات (الفائدة وأصل الدين)، ويتحدد وزن كل أجل وفق مبالغ التدفق النقدي له بالقيمة الحالية، وتصدر الإشارة إلى أنه كلما زادت مدة سند الدين كلما قل الخطر الناجم عنه.

ج. **مؤشر الانحراف المعياري للأصل المالي:** وهي تقنية تسمح بتقييم خطر السوق على مختلف الأصول المالية وذلك بحساب درجة تشتت إيراد أصل مالي معين عن قيمته المركزية، بعبارة أخرى كما هو الإنحراف المعياري لتغير أسعار الأصل الذي يفسر ويشرح بكم تتعد الأداة المالية في تحركاتها عن متوسطها.

د. **مؤشر الحساسية:** يمكن لخطر السوق أن يرتبط كذلك بمجموعة من المتغيرات الأساسية تدعى عوامل الخطر تمثل في حد ذاتها عناصر أو مكونات التطور غير المتوقع، والكفيلة بالتأثير في سلوك الأصل المالي، ورياضياً اعتبره متغيراً عشوائياً.

¹ - بمينة فيرم، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

المبحث الثالث: تأثير المؤشرات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من الأدوات الأساسية التي تلب دورا محوريا في تحقيق الإستدامة المالية، فهي تعكس الحالة الاقتصادية العامة وتساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية التي تؤثر على الأفراد والمؤسسات، فالوعى بأهميتها ومدى تأثيرها وعلاقتها بالاستدامة المالية يساهم في تحسين التخطيط والإستمرارية المالية.

المطلب الأول: الدين العام والاستدامة المالية

أولاً: ماهية الدين العام

يعرف الدين العام على أنه: القروض العامة التي تلتزم الدولة فيها بإعادة الدفع بالإضافة إلى أعباء الفوائد على تلك القروض ويلاحظ أن هذا التعريف يستبعد قروض البنك المركزي للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين (أي مدفوعات الفائدة والاستهلاك).

ومنه تتمثل أنواع الدين العام في:

1. **الدين العام المحلي:** هو عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة لتمويل عجز الموازنة من

الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

2. **الدين العام الخارجي:** هو عبارة عن الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من

شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج الدولة ويمكن أن يتمثل في هيئة حكومية، أو صندوق حكومي، أو دولي أو منظمة دولية تكون خارج الدولة.¹

ويتميز الدين العام بمجموعة من الخصائص ذكرها كالاتي:²

أ. الدين العام مبلغ مالي؛

ب. الدين يدفع بصورة اختيارية

ج. يعقد الدين العام من قبل الدولة؛

د. يتم الدين العام بموجب عقد بين طرفين؛

¹ - إيمان محمد خيرى طایل، " دور السياسات المالية والنقدية في إدارة الدين العام في مصر، مجلة روح القوانين"، كلية الحقوق، مصر، ص 1106-1107.

² - منصور ميلاد يونس، " مبادئ المالية العامة"، كلية القانون، جامعة الفاتح، ليبيا، 2004، ص 83.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

هـ. يستند الدين العام إلى قانون.

ثانيا: علاقة إدارة الدين العام بتحقيق الاستدامة المالية

ترتكز إدارة الدين العام على مفهوم الاستدامة المالية، وعادة ما ينظر للدين العام من هذا المنظور، فاستدامة الدين العام واستدامة المالية العامة للدولة هما وجهين لعملة واحدة، لأن سياسات الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطراب الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها أو إعلان تخلفها عن سداد ديونها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو مستمر ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في سداد ديونها.

حيث تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الحفاظ على حالة الاستقرار الكفء للاقتصاد بعيدا عن الأزمات المالية، مع مراعاة قاعدة: تعظيم منفعة الجيل الحالي دون الانتفاض من منفعة الأجيال في المستقبل، فمفهوم الاستدامة المالية يرسم فكرة أنه: لا يمكن للدين العام أن ينمو باستمرار بما لا يتماشى مع تنامي الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذا سيتطلب من الحكومات زيادة الضرائب باستمرار وخفض الإنفاق على السلع والخدمات، وهذا ما يناهز مبدأ الإنصاف بين الأجيال في الأعباء والعوائد.

إذن مفهوم استدامة الدين العام يتجاوز فكرة غياب عدم القدرة على سداد الديون العامة، حيث تكمن استدامة الديون في القدرة على خدمة الدين دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة في الإيرادات و/ أو النفقات العمومية فضلا عن عدم وجود تراكم متزايد في أعباء الدين العام، مثال: في أغلب الحالات، عندما تعلن الحكومة عن عدم قدرتها على الوفاء بدفع التزامات دينها العام في الوقت المحدد، يجعلها ذلك تضطر لوضع خطة لأجل تخفيض الإنفاق (تعديل في سياسة الإنفاق) بهدف خفض مستويات الدين العام.¹

المطلب الثاني: الموازنة المالية والاستدامة المالية

أولا: مفهوم الموازنة العامة

¹-فتحي خن، مرجع سابق الذكر، ص77-78.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

تعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية قادمة غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف (الاجتماعية والاقتصادية) التي تسعى عليها الحكومة، وبناء على هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها.¹

كما تعرف على حسب التشريع الفرنسي على أنها: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويميز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها.²

أما بالنسبة للتشريع الجزائري :

وفق التشريع الجديد مستندا إلى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، تمثل الموازنة العامة هي وثيقة تشريعية سنوية تنظم الموازين المالية للدولة، إذا تحدد وترخص:

- الإيرادات المتوقعة (كالضرائب، الرسوم، العائدات...);
- النفقات التي تشمل:
 - نفقات التشغيل (كالرواتب والخدمات);
 - نفقات الإستثمار (مشاريع البنى التحتية);
- التحويلات والمنح (كالمساعدات والتعويضات).³

ثانيا: خصائص الموازنة العامة:

تمثلت خصائص الموازنة العامة في:⁴

1. تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها: بمعنى أن الموازنة العامة ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة وأرقام مالية لبنود هذه الإيرادات والنفقات، بل أيضا توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.

¹ - أحمد شنان، سرود هوشيار، " الموازنة العامة للدولة- مفهومها- مكوناتها- إجراءات تشريعها والرقابة عليها" ، بحث، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم بحوث الموازنة، العراق، ص02.

² - أحمد الجبير، " المالية العامة والتشريع المالي"، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص240.

³ - المادة 03 من القانون 15-18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادر في 05 سبتمبر 2018، الصفحة 05.

⁴ - يمينة فيرم، " أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية دراسة قياسية للفترة 2000-2020"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023-2024، ص52-53.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

2. وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية: من الناحية الدستورية لا يعتبر تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة إلا بعد اعتماد من السلطة التشريعية، وهي المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية، أما قبل هذا الإجراء فيطلق عليها "مشروع الموازنة"، ولا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة "مشروع الموازنة"، لذا فإن اعتمادها من قبل السلطة التشريعية أمر ضروري وهام، حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع بعد ذلك المحاسبة عليها.
3. تعبير مالي عن أهداف المجتمع: الموازنة هي وسيلة الحكومة في تحقيق برامج العمل الذي تعتمد تنفيذه، أي أصبحت الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها ووسائل الوصول إلى تلك الأهداف، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة أيضا.
4. تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة: وقد جعلت مدة الموازنة العامة سنة كاملة لأنه لو وضعت الموازنة لسنتين أو ثلاث مثلا لكان من المتعذر التنبؤ بما ستكون عليه الإيرادات والنفقات طوال هذه المدة وخاصة حين تكثر تقلبات الأسعار.

ثالثا: علاقة الاستدامة المالية بتوازن الميزانية العامة للدولة

تعتبر الاستدامة المالية من أهم الأهداف المالية العامة للدولة، ومن بين أهم وسائل تقييم قدرة الدولة على تسيير مآليتها العامة لفترات زمنية طويلة.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية هو الدين العام المستديم الذي يحافظ على الاستقرار في التوازن الموازي وتفادي العجز المالي خلال فترات طويلة.

ومن الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الاتفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي التماهي في انتهاج سياسة في انتهاج سياسة اتفاقية تحل بالتوازن المالي للدولة إذا أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الاتفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الاتفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الإنفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة فالسياسة الإنفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

أنواع الإنفاق العام، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة.¹

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي و الاستدامة المالية

أولاً: ماهية النمو الاقتصادي

ويمثل النمو الاقتصادي:

1. يعرف النمو الاقتصادي بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2. ويعرف فليب النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسيعي هو الناتج الصافي الحقيقي.

ومن عناصره:

1. عنصر العمل: يعتبر الفرد أو العنصر البشري أو الإنسان هو المتغير الأساسي، وهو العنصر الوحيد القادر على حسن استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة بالكفاءة والفاعلية المطلوبين، لذا فإن الاهتمام بهذا العنصر ضروري لبناء هياكل تنظيمية يكون فيها الفرد الدعامة الأساسية للأداء والكفاءة الإنتاجية.
2. تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.
3. التطور التكنولوجي: وهو السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.²

ثانياً: علاقة الاستدامة المالية بالنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، إذا يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة مرتبطة بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

¹ - بمينة فيرم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - فيرم بمينة، شيبوط سليمان، " دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020"، دراسات إقتصادية، العدد 03، المجلد 16، 2022، الجزائر، ص 560.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

وفي ضوء ذلك، يرتبط النمو الإقتصادي بعلاقة طردية مع الإستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الإقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الإستهلاك والإدخار والإستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الإتجاه نحو الإستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الإقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للإستثمار الخاص والإستثمار الحكومي، والإستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.¹

كما تؤثر الاستدامة المالية على الأوضاع الاقتصادية وعلى الأداء الاقتصادي للدول من عدة طرق، فيمكن أن ينعكس على تكلفة رأس المال وعلى إصدار ديون جديدة فإذا كان الوضع المالي للحكومات غير المستدام، سيترتب عنه وجود قيود في الإقراض وإرتفاع تكلفته وهذا بسبب تخوف الجهات المقرضة من الوضع المالي لتلك الدول.

حيث أن الاستدامة المالية العامة يمنح للحكومات المرونة في الاقتراض بسبب العجوزات المؤقتة في الميزانية، دون الحاجة إلى خفض برامج الإنفاق أو رفع معدلات الضرائب، فوجود اليقين حول برامج الإنفاق الحكومي سيسمح للأفراد للتخطيط لاستثماراتهم الخاصة، كما أن وجود وضع مالي مستدام يسمح للحكومات بمزيد من المرونة في التوسع في الإنفاق خلال فترات الإنكماش الاقتصادي، كما يسمح بإنخفاض الدين الحكومي للسياسة المالية بأن تؤدي دورا كبيرا في تحقيق الإستقرار المالي خلال فترات الركود الاقتصادي وتقلل من حدة الدورات الإقتصادية.²

¹ محمد كريم قروف، سليم العمراوي، " قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)", مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، المجلد 06، 2020، ص 117.

² مختار عصماني، " الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020-2021، ص 33-34.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستدامة المالية، وأهم مرتكزاتها وأشكالها، فالاستدامة المالية تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، كما تم التطرق في المبحث الثاني لأهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس وتقييم الاستدامة المالية وقد قسمن إلى مؤشرات ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تمثلت في مؤشرات الاستدامة المالية المتعلقة بالمخاطر المالية، أم المبحث الثالث فقد تعلق بأهم المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة وتأثير متبادل بالاستدامة المالية .

الفصل الثاني:

الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-
2023

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

تمهيد:

إنعكاس تقلبات النفط بشكل متكرر في الأونة الأخيرة ، خاصة في البلدان النفطية ، مما عزز من دور السياسة المالية في إمتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وجعل من مسألة الإستدامة المالية العامة في الجزائر أمرا مهما جدا لإقتصاد الجزائر الذي يتسم بالتبعية المطلقة لعائدات البترول، مما يطرح تحدي كبير لمدى إمكانية الإستمرار في تمويل النفقات الرأسمالية المتعلقة ببرامج التنمية الإقتصادية، وكيفية ضمان إستدامة مالية خالية من التحديات على المدى المتوسط والطويل. هذا ما جعلها مرهونة إلى حد كبير بكفاءة تخصيص الموارد العامة وقدرتها على تنمية إيراداتها.

بناء على ما سبق تم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-

2023

المبحث الثاني: التحليل التقييمي لمؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين

2005 - 2023

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين

2005 - 2023

تعد المالية العامة ركيزة أساسية لأي دولة، حيث تحدد قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية والإجتماعية، والجزائر كغيرها من الدول معرضة لتغيرات إقتصادية تؤثر على أداء المالية العامة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 - 2023

تعتبر النفقات العامة صورة تترجم التقلبات الإقتصادية والسياسية التي عشتها الجزائر عبر مختلف الفترات المدروسة

الجدول رقم (1-2): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 - 2023

نسبة نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير	إجمالي النفقات العامة			السنوات
		نفقات التجهيز	نفقات التسيير	مجموع النفقات العامة	
39.32	60.67	806.1	1245.1	2052	2005
41.38	58.61	1015.1	1437.9	2453	2006
45.91	54.08	1020.1	1672.6	3092.7	2007
46.67	53.33	1948.4	2227.3	4175.7	2008
45.84	54.16	1946.3	2300	4246.3	2009
40.48	59.52	1807.9	2659	4466.9	2010
33.73	66.27	1974.4	3879.2	5853.6	2011
32.24	67.76	2275.5	4782.6	7058.1	2012
31.42	68.58	1892.6	4131.5	6024.1	2013
35.73	64.27	2493.9	4486.3	6980.2	2014
43.87	56.13	3885.8	4972.3	8858.1	2015
37.16	62.83	2711.9	4585.6	7297.5	2016
35.77	64.22	2605.4	4677.2	7282.6	2017
40.87	59.12	3228.8	4670.3	7899.1	2018
36.76	63.32	2846.1	4895.2	7741.3	2019

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

31.07	82.21	1893.5	5009.3	6092.8	2020
26.30	73.69	1956.4	5479.7	7436.1	2021
21.59	78.40	2086.3	7573.7	9660.0	2022
27.32	66.41	4019.3	9767.6	14706.8	2023

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2005-2023 <https://www.bank-of-algeria.dz>
- مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 [/http://www.majliselouma.dz](http://www.majliselouma.dz):
- المواقع الإلكترونية التالية: تاريخ الإطلاع يوم: 2025/03/07، على الساعة: 02:30.
- [/ https://news.radioalgerie.dz](https://news.radioalgerie.dz)
- [/ https://www.mf.gov.dz](https://www.mf.gov.dz)
- [/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)

استنادا على الجدول رقم (1-2)، الذي يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 يتضح لنا أن هناك تباين في حجم الإنفاق العام في الفترة الممتدة من (2005-2023)، وذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد والعالم، فقد كانت وتيرة النفقات العامة في تسارع مستمر على مدى فترة الدراسة خاصة من الفترة (2005-2014)، وهذا راجع إلى تزامنها مع فترة الترف التي عرفت الجزائر في تلك السنوات مما سمح لها بإتباع سياسة إنفاقية توسعية هدفا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تطبيقها لمخططات خماسية ومنها: " البرنامج التكميلي لدعم النمو المتعدد بين سنتي 2005 و 2009" و برنامج دعم النمو الاقتصادي بين سنتي 2010 و 2014، بالمقابل عرفت سنة (2015) إرتفاعا بقيمة (8858.1) مليار دينار مقابل (6980.2) مليار دينار جزائري في سنة (2014) وقد عرفت نفس السنة إرتفاعا في نفقات التجهيز بقيمة (43.87) مليار دينار جزائري.

وقد شهدت السنوات (2016-2017-2018-2019)، إنخفاضا طفيفا في إجمالي النفقات العامة للميزانية، بالمقابل سجل إجمالي النفقات إستقرار نسبيا خلال السنوات الأخيرة بعد الإنخفاض

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

المسجل في سنة (2020)، فقد إرتفعت النفقات العامة بشكل كبير بين سنتي (2022-2023) بقيمة (9660.0)، (14706.8) مليار دينار جزائري على التوالي.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

تعتبر الإيرادات العامة مثلها مثل النفقات العامة الصورة التي تترجم التقلبات الإقتصادية والسياسية التي عشتها الجزائر عبر مختلف الفترات المدروسة

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الجدول رقم (2-2): الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

إيرادات الميزانية والهبات					السنوات
إجمالي الإيرادات	إيرادات خارج المحروقات			إيرادات المحروقات	
	إجمالي إيرادات خارج المحروقات	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية		
3082.6	724.2	83.8	640.4	2352.7	2005
3639.8	840.5	119.7	720.8	2799.0	2006
3687.8	883.1	116.4	766.7	2796.8	2007
5190.5	1101.8	136.6	965.2	4088.6	2008
3676.0	1263.3	116.7	1146.6	2412.7	2009
3492.9	1487.8	189.8	1298.0	2905.0	2010
5790.1	1810.4	283.3	1527.1	3979.7	2011
6933.3	2155.0	246.4	1908.6	4184.3	2012
5957.5	2279.4	248.4	2031.0	3678.1	2013
5738.4	2349.9	258.5	2091.4	3388.4	2014
5103.1	2729.6	374.9	2354.7	2373.5	2015
5011.6	2529.4	846.8	1682.6	2482.2	2016
6047.9	4757.0	1240.9	2127.0	2177.0	2017
6826.9	3864.3	1228.0	2648.5	2887.1	2018
60601.6	3918.0	1089.6	2836.4	2668.5	2019
5640.9	3719.3	1094.2	2625.1	1921.6	2020
6586.6	4408	1646.0	2762	2609.2	2021
9524	4017	1029.0	2988	5058	2022
10718	4722.0	1226.0	3496	5577	2023

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

▪ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2005-2023 [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz)

[/algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

- المواقع الإلكترونية التالية: تاريخ الإطلاع يوم : 2025/03/08، على الساعة : 02:30.
- [/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)
- [/ https://www.mf.gov.dz](https://www.mf.gov.dz)

استنادا على الجدول رقم (2-2)، الذي يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 يتضح لنا أن الإيرادات الإجمالية أخذت منحى تصاعدي في الفترة الممتدة من (2005-2008)، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في سنة 2004، فقد وصلت العوائد النفطية في سنة (2008) إلى (4088.6) مليار دينار جزائري، وسجلت الإيرادات الإجمالية في نفس السنة (5190.5) مليار دينار جزائري. بالمقابل شهد إجمالي الإيرادات في سنة 2009 هبوطا معتبرا قدر ب (3676.0) مليار دينار جزائري، ويرجع هذا الهبوط على الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لسنة (2008).

أما في السنوات (2010-2011)، شهدت إرتفاعا طفيفا على التوالي، على عكس سنة (2012) و (2013)، فقد قدرت لإيرادات الإجمالية على التوال ب(6933.3)، (5957.5) مليار دينار جزائري في ، أما الإيرادات الجبائية من المحروقات فقد قدرت ب (3678.1) مليار دينار في سنة 2013 مقابل (4184.3) مليار دينار جزائري، وقد شهدت سنة (2014-2015-2016-2017-2018-2019)، تحسنا ملحوظا بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وذلك راجع إلى التحسن في تحصيل الضرائب والرسوم. قبلها إنخفاض ب قيمة (5640.9) مليار دينار جزائري نتيجة إنخفاض إيرادات المحروقات تحت أثر إنخفاض حجم الإنتاج وأسعار المحروقات وقد سجلت إجمالي إيرادات المحروقات إرتفاعا سنة (2021)، مقارنة بسنة (2020)، وشهدت شبه ركود بين سنتي (2022-2023)، حيث إرتفعت من (5058) مليار دينار جزائري إلى (5577) مليار دينار جزائري، ناتج عن توجه الدولة إلى مما ساهم في زيادة الإيرادات الإجمالية.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 - 2023

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الجدول رقم (2-3):رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 - 2023

السنوات	رصيد الموازنة
2005	1030.6
2006	1186.8
2007	580
2008	999.5
2009	-588.3
2010	-74
2011	-63.5
2012	-646.8
2013	-66.6
2014	-1257.4
2015	-2553.2
2016	-2550
2017	-1099.8
2018	1336.8
2019	-1157.8
2020	-1533.4
2021	-849.5
2022	-136
2023	-3988.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2005-2023 [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
- جبارة مراد، " دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية- دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000/2020 " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، الجزائر، 2022، ص80.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

استنادا على الجدول رقم (2-3)، الذي يمثل تطور رصيد الميزانية في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 يتضح لنا أن الإنتعاش الإقتصادي الذي عرفته الإيرادات العامة كان نقطة وإنعكاس إيجابي على رصيد الميزانية العامة للدولة الجزائرية، فقد حقق رصيد فائض في أرصدها خاصة في سنة 2006 التي عرفت أعلى فائض مسجل قدر ب (1186.8) مليار دينار جزائري، وقد سجل الفائض على مدار أربع سنوات متتالية 2005، 2006، 2007، إلى غاية نهاية 2008، على التوالي.

أما سنة 2009 كانت بمثابة نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة، فقد عرفت عجز على رصيدها وذلك راجع إلى إنخفاض أسعار النفط الظرفي الذي عرفه العالم وتأثير الصدمات الخارجية، مما أثر على الإيرادات العامة في نفس السنة أين قدرت ب (3676.0) مليار دينار جزائري، أما في سنة 2010، 2011 نلاحظ إنخفاض العجز ليقدر ب (-74)، (-63.5) على التوالي، وخلال سنة 2012 نلاحظ إرتفاع العجز بشكل تصاعدي ليلبغ (-646.8) مليار دينار جزائري بالمقابل في نفس السنة ارتفعت النفقات العامة بقيمة (7058.1) مليار دينار جزائري، في حين شهدت سنة 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول مما دفع بالدولة الجزائرية للتوجه إلى إستغلال صندوق ضبط الإيرادات والذي عرف عجز خلال سنة 2017، مما دفع للبحث على سبل وحلول أخرى للسد العجز في رصيد الميزانية والمتمثلة في بيع سندات عمومية واللجوء إلى القرض البنك الإفريقي إلى غاية نهاية 2021 التي عرفت تذبذب في الأسواق العالمية خلال فترة وباء كوفيد 19، وكثرة الأسواق والإنتعاش الاقتصادي المطبقين من طرف الكثير من الدول، هذا مادفع إلى تغيير سياسة تمويل العجز إلى أن الأرصدة العامة للميزانية عرفت تدهورا ملحوظا خاصة 2023، فقد تضاعف العجز ليصل إلى (-3988.8) مليار دينار جزائري، مقارنة بعجز قدره (-136) مليار دينار جزائري سنة 2022، ويفسر هذا إلى زيادة في نفقات الميزانية في سنة 2023، بوتيرة أسرع من الإيرادات.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

المبحث الثاني: التحليل التقييمي لمؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 - 2023

إن دراسة تطور المؤشرات المالية للإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 إلى غاية 2023، يمكن من الوقوف على مدى نجاعة الياسات المالية المتبعة، وتحديد نقاط القوة والضعف في إدارة الموارد والنفقات، كما يساهم في فهم مدى قدرة الدولة على الحفاظ على توازنتها المالية.

المطلب الأول: تحليل مؤشر نسبة الدين العام للنتائج المحلي الخام للفترة ما بين 2005-2023

يعتبر الدين العام الخارجي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تؤثر على المالية العامة، وأي تغير في هذه لأخيرة سيكون له تأثير على الوضع الإقتصادي.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الجدول رقم (2-4): نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة ما بين 2005-2023 (الوحدة
مليار دينار جزائري)

نسبة الدين العام / الناتج المحلي	نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلي	نسبة الدين الداخلي / الناتج المحلي	السنوات
31.15%	16.68%	14.47%	2005
25.72%	4.79%	20.93%	2006
15.22%	4.06%	11.16%	2007
9.91%	3.27%	6.65%	2008
12.35%	4.24%	8.11%	2009
12.60%	3.43%	9.17%	2010
10.53%	2.20%	8.33%	2011
9.85%	1.76%	8.10%	2012
8.66%	1.62%	7.04%	2013
8.94%	1.75%	7.19%	2014
16.74%	1.82%	14.93%	2015
22.00%	2.42%	19.57%	2016
28.21%	2.23%	25.98%	2017
38.68%	2.32%	36.36%	2018
39.88%	1.98%	37.90%	2019
47.18%	2.09%	45.08%	2020
56.12%	1.65%	54.47%	2021
48.99%	1.35%	47.64%	2022
49.50%	1.58%	47.92%	2023

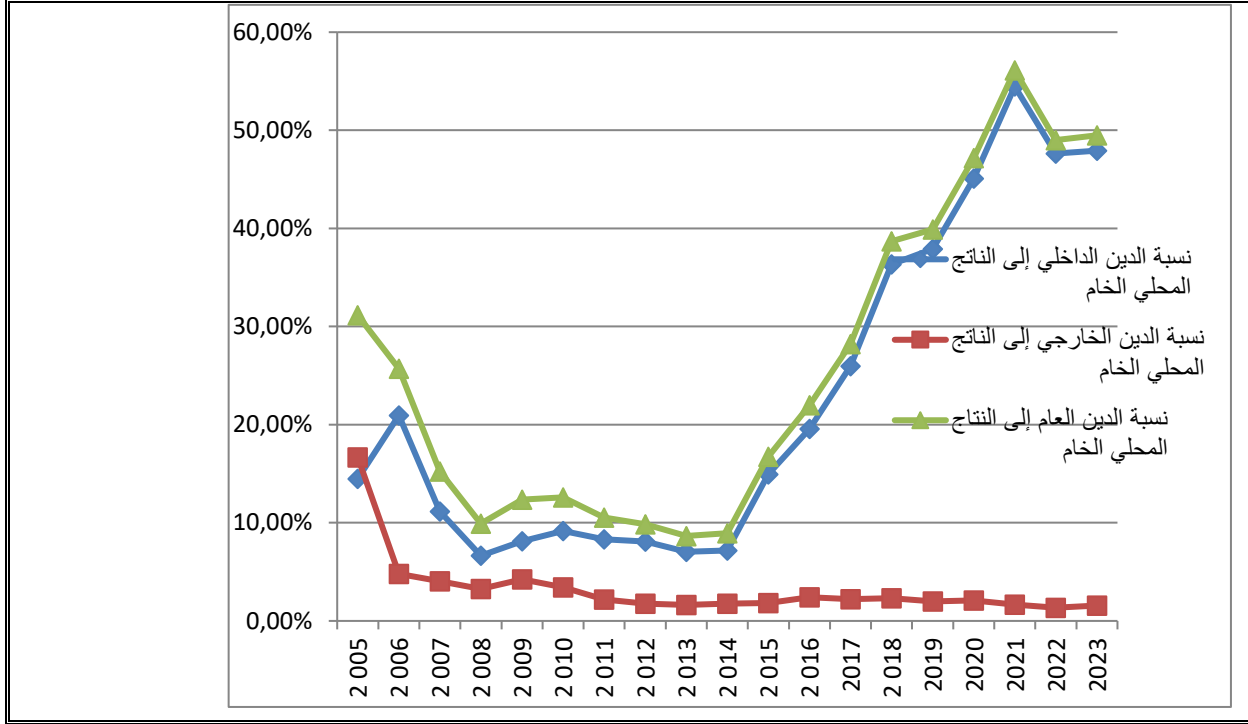
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

▪ [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الشكل رقم (2-1): منحى بياني يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة ما بين 2005-

2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات EXCEL

استنادا على الجدول رقم (2-4)، الذي يمثل إحصائيات الدين العام الخارجي للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 يتضح لنا أن:

أولا: تراجع الدين الخارجي واستغلال فوائض الربيع

شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة، حيث تراجعت من 16.68% سنة 2005 إلى مستويات متدنية لا تتجاوز 2% بعد سنة 2012، لتستقر عند 1.58% في 2023. ويعكس هذا التوجه سياسة السداد المبكر للديون الخارجية التي انتهجتها الجزائر في فترات ارتفاع العائدات النفطية، مما سمح بتحسين مؤشرات الملاءة المالية الخارجية. ومع ذلك، فإن الإفراط في التخلص من الدين الخارجي قلص من قدرة الدولة على اللجوء إلى التمويل الخارجي كخيار استراتيجي في أوقات الأزمات، ما زاد من اعتمادها المفرط على الموارد المحلية.

ثانيا: تصاعد حاد في الدين الداخلي بعد 2015

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

في المقابل، ارتفعت نسبة الدين الداخلي بشكل متسارع بداية من سنة 2015، حيث انتقلت من 14.93% إلى 54.47% في 2021، قبل أن تتراجع نسبياً إلى 47.92% في 2023. ويُعزى هذا التصاعد إلى تراجع أسعار النفط بعد 2014، ولجوء السلطات إلى التمويل غير التقليدي ما بين 2017 و 2021 لتغطية العجز المتزايد في الميزانية. هذا الارتفاع يعكس هشاشة السياسة المالية وغياب بدائل تمويلية فعالة، إضافة إلى اعتماد الدولة على الجهاز المصرفي المحلي كمصدر رئيسي للتمويل، مما قد يضعف قدرة السوق على تمويل الأنشطة الاقتصادية الخاصة ويزيد من الضغوط على السيولة المحلية.

ثالثاً: خلل في هيكل الدين وتأثيره على الاستدامة

تكشف البيانات أن هيكل الدين العام في الجزائر يميل بشكل واضح نحو التمويل الداخلي، حيث أصبح الدين الداخلي يمثل أكثر من 95% من إجمالي الدين العام بعد 2020. ورغم أن هذا التوجه يقلل من مخاطر التبعية الخارجية، إلا أنه يُظهر اختلالاً في هيكل التمويل العمومي ويزيد من هشاشة الاستدامة المالية، خاصة في ظل ضعف تعبئة الإيرادات غير النفطية وغياب إصلاحات هيكلية في السياسة الجبائية والإنفاقية. ويؤشر هذا الوضع إلى ضرورة إعادة ضبط مزيج التمويل العمومي وتفعيل إصلاحات عميقة لضمان استقرار الدين وتحقيق التوازن المالي على المدى المتوسط والطويل من جهة أخرى نلاحظ أن الجزائر إتمدت على الديون المتوسطة والطويلة الأجل في السنوات من (2005-2013)، بالمقابل تم إتمادها على الديون قصيرة الأجل في الفترة ما بين (2013-2023)، وهذا راجع إلى تحسن الوضعية المالية للدولة تدريجياً، وهدفها لتخلص من المديونية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر الفجوة الضريبية خلال الفترة ما بين 2005-2023

يعتبر مؤشر الفجوة الضريبية مؤشراً دقيقاً لعكس مدى فعالية النظام الضريبي وكفاءة الإدارة الجبائية، كما يساعد على الكشف عن حجم الإقتصاد غير الرسمي مما يجعله أداة أساسية لتوجيه الإصلاحات المالية.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الجدول رقم (2-5): إحصائيات الفجوة الضريبية في الجزائر 2005-2023 (مليون دج)

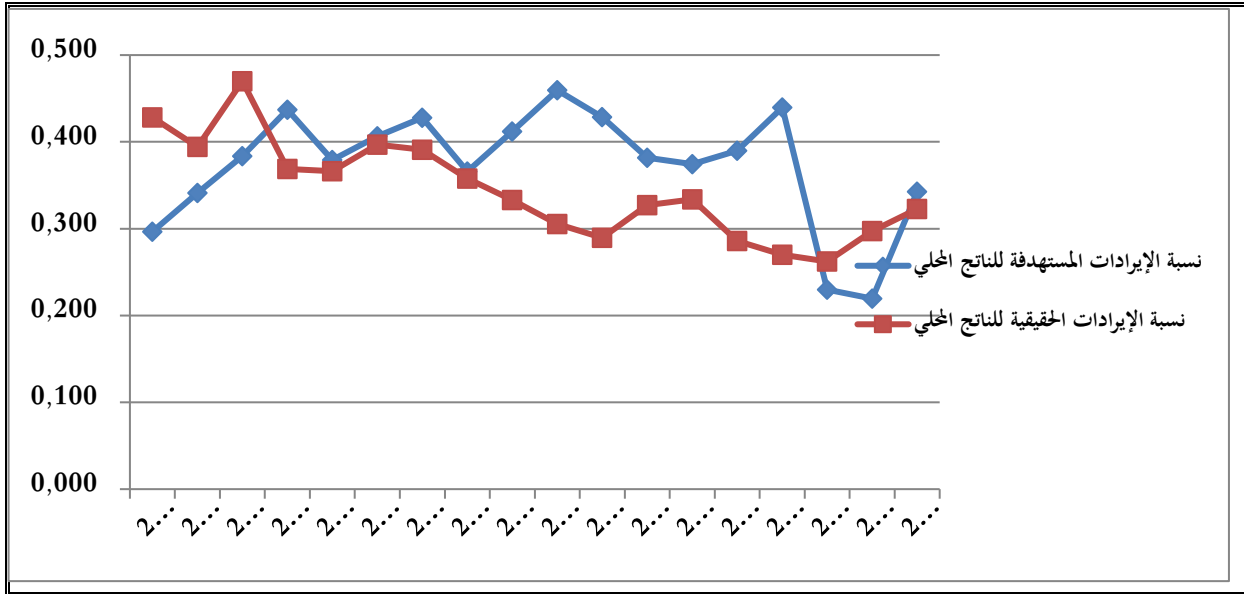
السنوات	نسبة الإنفاق العام خارج فوائد الدين إلى الناتج المحلي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو	نسبة الدين العام للناتج المحلي للفترة السابقة % bt-1	نسبة الإيرادات الكلية المتحققة للناتج المحلي t	نسبة الإيرادات الكلية المستهدفة للناتج المحلي t*	الفجوة t*-t
2005	26,17%	6,62%	5,90%	41,84%	40,76%	26,47%	-14,29%
2006	28,42%	5,69%	1,70%	31,15%	42,81%	29,67%	-13,15%
2007	33,89%	4,33%	3,40%	25,72%	39,43%	34,12%	-5,30%
2008	38,23%	3,14%	2,40%	15,22%	47,00%	38,34%	-8,66%
2009	43,66%	2,27%	1,60%	9,91%	36,88%	43,72%	6,85%
2010	37,84%	4,09%	3,60%	12,35%	36,63%	37,90%	1,27%
2011	40,59%	3,48%	2,90%	12,60%	39,69%	40,66%	0,97%
2012	43,23%	-0,89%	3,40%	10,53%	39,11%	42,78%	3,67%
2013	36,38%	4,75%	2,80%	9,85%	35,79%	36,58%	0,79%
2014	41,07%	5,08%	3,80%	8,66%	33,31%	41,18%	7,87%
2015	46,00%	3,22%	3,70%	8,94%	30,55%	45,95%	15,40%
2016	41,94%	8,78%	3,30%	16,74%	28,97%	42,50%	13,53%
2017	38,27%	1,20%	1,60%	22,00%	32,70%	38,20%	5,50%
2018	37,31%	1,70%	1,20%	28,21%	33,38%	37,45%	4,07%
2019	36,60%	7,10%	0,90%	38,68%	28,59%	39,00%	10,41%
2020	36,68%	13,30%	-5,00%	39,88%	26,99%	43,98%	16,99%
2021	27,99%	-6,80%	3,80%	47,18%	26,22%	22,99%	-3,23%
2022	30,81%	12,20%	3,60%	56,12%	29,74%	21,95%	-7,79%
2023	32,85%	7,10%	4,20%	48,99%	32,26%	34,27%	2,01%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2005-2023: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
- مراد بوعيشاوي، غزاري عماد، "تحليل وتقييم مسار الإستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)", مجلة الإقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 19، 2020، الجزائر، ص 107.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الشكل رقم (2-2): منحى بياني يوضح إحصائيات الفجوة الضريبية في الجزائر 2005-2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات EXCEL

استنادا على الجدول رقم (2-5)، الذي يمثل إحصائيات الفجوة الضريبية للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 والذي يركز على أربعة محاور رئيسية، فقد أظهرت المؤشرات المالية للجزائر تذبذبا واضحا يعكس هشاشة يعكس مؤشر الفجوة الضريبية الفرق بين الإيرادات الكلية المحققة فعليًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبين الإيرادات الكلية المستهدفة اللازمة لضمان استقرار الدين العام على المدى الطويل دون اللجوء إلى تمويلات غير مستدامة. وتحمل هذه الفجوة دلالات عميقة فيما يتعلق بمدى فعالية السياسة الجبائية، وكفاءتها في تعبئة الموارد الداخلية بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية. عند تحليل تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2005-2023، يمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث فترات متميزة:

أولاً: 2005-2008 - فجوة سالبة دالة على فائض جبائي ظرفي

خلال هذه المرحلة، سجل مؤشر الفجوة الضريبية قيمة سالبة، ما يعني أن الإيرادات الكلية المحققة فوق المستوى المطلوب لاستقرار الدين العام. غير أن هذا "الفائض الجبائي" لم يكن نتيجة لفعالية جبائية هيكلية، بل ارتبط بارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ما انعكس على مداخيل الدولة بشكل إيجابي. وقد سمح هذا الفائض بتكوين احتياطي عمومي عبر صندوق ضبط الإيرادات، ما ساعد في

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والابتعاد عن الاستدانة الخارجية. لكن هذا الوضع الإيجابي كان ظرفيًا، ولم يركز على إصلاح جبائي فعلي، ما جعله هشة في مواجهة الصدمات.

ثانيًا: 2009-2016 – تحوّل تدريجي نحو فجوة موجبة واختلال بنيوي

ابتداءً من 2009، وبفعل التراجع التدريجي لأسعار النفط وتزايد النفقات العمومية، بدأت الفجوة تأخذ قيمًا موجبة، ما يعني أن الإيرادات المحققة أصبحت أقل من المستوى اللازم لتثبيت الدين العام. وقد تزايد هذا الخلل بشكل حاد بعد أزمة أسعار النفط في 2014، حيث بلغت الفجوة الضريبية في بعض السنوات أكثر من 13%. رغم لجوء الدولة إلى إجراءات تقشفية بين 2014 و2018، إلا أن محدودية تأثير هذه السياسات على حجم العجز المالي يرجع أساسًا إلى قصور البنية الجبائية، وضعف أداء الإدارة الضريبية، وغياب توسيع فعال للوعاء الضريبي

ثالثًا: 2017-2021 – تفاقم الفجوة رغم التمويل غير التقليدي

في هذه الفترة، اعتمدت الدولة سياسة التمويل غير التقليدي (التمويل النقدي الداخلي)، كوسيلة لتمويل العجز بدل تحسين الموارد الجبائية. غير أن المؤشرات أظهرت استمرار الفجوة الضريبية في مستويات موجبة مرتفعة، وهو ما يكشف بوضوح أن التمويل غير التقليدي لم يُترجم إلى تحسين فعلي في كفاءة التحصيل الضريبي، بل أدى إلى تأجيل الإصلاحات الهيكلية وتوسيع قاعدة الاعتماد على موارد غير دائمة، ما زاد من هشاشة الوضع المالي.

رابعًا: 2022-2023 – تقلص نسبي للفجوة دون تحوّل هيكلي

شهدت سنتا 2022 و2023 تقلصًا نسبيًا في الفجوة، حيث تراجعت إلى نحو 2.01% في نهاية الفترة. ويعود ذلك جزئيًا إلى تحسن نسبي في أسعار النفط، وتراجع الضغوط المالية في ظل ضبط جزئي للنفقات. غير أن هذا التحسن يظل ظرفيًا، إذ لم يترافق مع إصلاحات بنيوية كفيلة بتحسين التحصيل الجبائي على أسس دائمة. كما أن الأداء الاقتصادي العام لا يزال دون المستوى المطلوب لتوسيع القاعدة الضريبية بشكل فعال.

ومنه يمكننا القول أن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر لا يعكس حقيقة الاستدامة المالية في الجزائر .

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

المطلب الثالث: تحليل مؤشر IFS خلال الفترة ما بين 2005-2023

من أهم مؤشرات الإستدامة المالية " مؤشر IFS " فهو من الأدوات التحليلية المهمة لقياس قدرة الدولة على تمويل نفقاتها الجارية، ويعكس هذا الأخير مدى متانة السياسات المالية و مدى قدرتها على الاستمرار في ظل التغيرات الإقتصادية.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الجدول رقم (2-6): إحصائيات مؤشر IFS خلال الفترة ما بين 2005-2023

السنوات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للفترة السابقة $bt-1$	$1+nt$	$1+rt$	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق $*d$	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الفعلي ps	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق $*ps$	$1+rt/1+nt$	$ps-ps^*$	$dt-d^*$	$ps-ps^*/dt-1-d^*$	$IFS=bt-\lambda t$
2005	41,84%	1,0590	1,0662	8,00%	12,82%	0,28%	1,006798867	0,1254	0,3384	0,37052079	0.64
2006	31,15%	1,0170	1,0569	8,00%	14,34%	1,22%	1,039233038	0,1312	0,2315	0,56672883	0.47
2007	25,72%	1,0340	1,0433	8,00%	5,74%	0,23%	1,008994197	0,0551	0,1772	0,31110949	0.70
2008	15,22%	1,0240	1,0314	8,00%	8,77%	0,11%	1,007226563	0,0866	0,0722	1,19858462	-1.90
2009	9,91%	1,0160	1,0227	8,00%	-6,78%	0,07%	1,006594488	-0,0684	0,0191	-3,58000283	4.59
2010	12,35%	1,0360	1,0409	8,00%	-1,21%	0,06%	1,00472973	-0,0127	0,0435	-0,29135652	1.30
2011	12,60%	1,0290	1,0348	8,00%	-0,90%	0,07%	1,00563654	-0,0097	0,0460	-0,21044307	1.22
2012	10,53%	1,0340	0,9911	8,00%	-4,13%	-0,44%	0,958510638	-0,0369	0,0253	-1,4596642	2.42
2013	9,85%	1,0280	1,0475	8,00%	-0,60%	0,19%	1,018968872	-0,0078	0,0185	-0,42321606	1.44
2014	8,66%	1,0380	1,0508	8,00%	-7,76%	0,11%	1,012331407	-0,0787	0,0066	-11,962842	12.98
2015	8,94%	1,0370	1,0322	8,00%	-15,44%	-0,04%	0,995371263	-0,1540	0,0094	-16,4184039	17.41

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

2016	16,74%	1,0330	1,0878	8,00%	-13,44%	0,89%	1,053049371	- 0,1433	0,0874	-1,63972701	2.69
2017	22,00%	1,0160	1,0120	8,00%	-8,00%	-0,087%	0,996062992	- 0,0791	0,1400	-0,5654395	1.59
2018	28,21%	1,0120	1,0170	8,00%	-6,33%	0,14%	1,004940711	- 0,0647	0,2021	-0,3200578	1.03
2019	38,68%	1,0090	1,0710	8,00%	-8,02%	2,38%	1,061446977	- 0,1039	0,3068	-0,33868398	1.40
2020	39,88%	0,9500	1,1330	8,00%	-9,70%	7,68%	1,192631579	- 0,1738	0,3188	-0,54510037	1.73
2021	47,18%	1,0380	0,9320	8,00%	-5,74%	-4,82%	0,897880539	- 0,0093	0,3918	-0,02361834	0.92
2022	56,12%	1,0360	0,8780	8,00%	-0,14%	-8,56%	0,847490347	0,0841	0,4812	0,17487392	0.67
2023	48,99%	1,0420	1,0710	8,00%	-1,76%	1,36%	1,027831094	- 0,0312	0,4099	-0,07614329	1.10

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: معطيات إحصائية ل:

[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz) ■

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

استناداً على الجدول رقم (2-6)، الذي يمثل إحصائيات مؤشر IFS للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023 يتضح لنا أن

أولاً: سيادة حالة الاستدامة في مؤشر IFS طيلة الفترة المدروسة:

كشفت نتائج مؤشر استدامة المالية العامة (IFS) في الجزائر خلال الفترة 2005-2023 عن هيمنة واضحة لحالة الاستدامة، حيث سُجلت قيم دون العتبة المرجعية (1) في غالبية السنوات، مع تجاوز نسبتها أكثر من 75% من الدين العام في عدة حالات. باستثناء سنة 2008 التي حققت مؤشراً يفوق الواحد، بقيت مؤشرات بقية السنوات في نطاق الاختلال، ما يعكس هشاشة بنوية في التوازنات المالية العامة، وضعفاً في قدرة الدولة على تثبيت مسار المديونية دون اللجوء إلى مصادر تمويلية استثنائية أو توسعية. ويؤشر ذلك إلى أن السياسة المالية لم تنجح في توفير الشروط الكمية اللازمة لتحقيق استدامة مالية فعلية.

ثانياً: هيمنة السياسة على التوازنات وغياب فعالية السياسة النقدية:

عند تحليل الفارق بين أثر السياسة النقدية، المعبر عنه بنسبة $(1 + r)/(1 + n)$ ، وأثر السياسة المالية، المتمثل في نسبة $(d^* - 1 - dt) / (ps - ps^*)$ ، يتبين بوضوح أن السياسة المالية كانت المصدر الرئيسي للاختلال في مؤشر استدامة المالية العامة (IFS) في الجزائر. فبينما عكست السياسة النقدية في معظم سنوات الفترة المدروسة مساراً معتدلاً نسبياً، لم تُسجل فيها أسعار الفائدة الحقيقية مستويات خانقة، ظلّ أثر السياسة المالية هو المحدد الأساسي لاتجاه المؤشر. فقد كشفت البيانات أن الجزائر سجّلت عجزاً أولياً متكرراً تجاوز العتبة المرجعية المطلوبة لاستقرار الدين العام، في ظل هيكل نفقات عمومية يميل نحو التوسع الجاري على حساب الاستثمار المنتج. كما بيّنت مؤشرات الأداء أن الإيرادات الجبائية المحققة ظلت دون الإمكانيات المتاحة، مما خلق فجوة دائمة بين الموارد والالتزامات، وأضعف من قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية، ولا سيما تقلبات أسعار النفط.

وفي المقابل، لم تمارس السياسة النقدية تأثيراً جوهرياً يعكس تشدداً أو ضغطاً إضافياً على مؤشرات الدين، إذ بقيت في العديد من السنوات في وضع شبه محايد أو أقل تقلباً. لكن غياب التنسيق الفعال بين السياستين، وخصوصاً فشل السياسة المالية في تعديل مسار العجز الأولي، دفع بمؤشر IFS إلى مستويات تعكس هشاشة عميقة في الاستدامة. وتُظهر الفترة الممتدة بين 2014 و2020 بشكل

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

خاص، اتساعاً في الفارق بين الأثر النقدي والأثر المالي، بما يعكس سيطرة شبه كاملة للضغط المالي على الاستقرار الكلي، حتى في ظل محاولات التوسع النقدي عبر آلية التمويل غير التقليدي (2017-2021).

وبذلك، يمكن القول إن السياسة المالية، في صورتها المعتمدة خلال هذه الفترة، كانت غير منضبطة، وغير موجهة نحو الاستدامة، مما أفرز ضغوطاً هيكلية على الدين العام. ولعل استمرار هذا النمط في غياب إصلاحات ضريبية وهيكلية عميقة سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات الدولة وقدرتها الفعلية على تمويل نفسها ذاتياً، مما يجعل مؤشر IFS أداة كاشفة عن الحاجة إلى إعادة ضبط شامل للسياسات المالية على أسس استشرافية ومستدامة

المطلب الرابع: تحليل مؤشر العجز الموازي خلال الفترة ما بين 2005-2023

يعد مؤشر العجز الموازي من أهم المؤشرات التي تعكس الوضعية المالية للدولة، حيث يظهر مدى التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

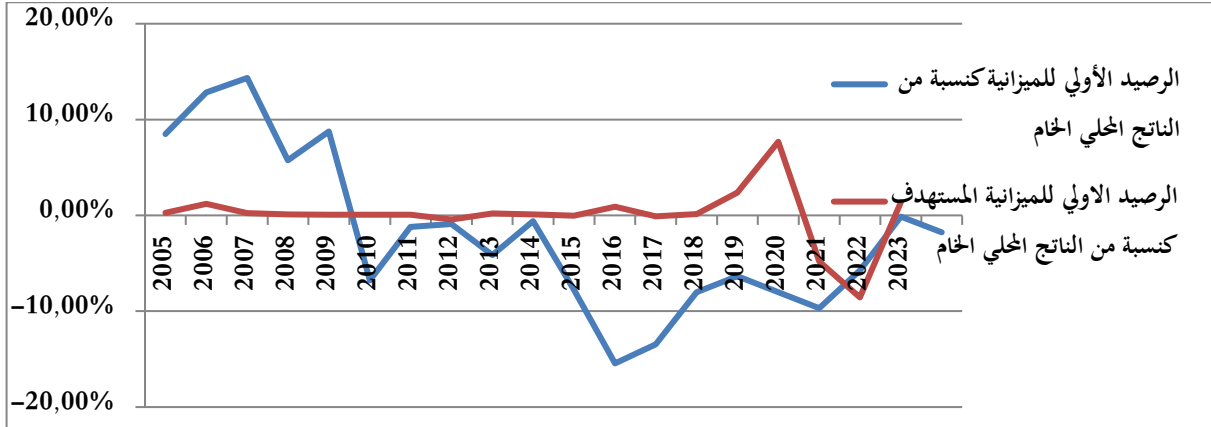
العجز الموازي خلال الفترة ما بين 2005-2023 (الوحدة: مليون دج)

السنوات	الناتج المحلي	الرصيد كنسبة من PIB	معدل النمو	سعر الفائدة الحقيقي	r-g	1+g	r-g/1+g	s*=r-g/1+gbt-1	s*=r-g/1+gbt-1	s	s	s*-s	s*-s
2005	7 562,00	0,128	0,0590	0,0662	0,007	1,06	0,007	0,003	0,28%	0,128	12,82%	-0,125	-12,54%
2006	8 501,60	0,143	0,0170	0,0569	0,040	1,02	0,039	0,012	1,22%	0,143	14,34%	-0,131	-13,12%
2007	9 352,90	0,057	0,0340	0,0433	0,009	1,03	0,009	0,002	0,23%	0,057	5,74%	-0,055	-5,51%
2008	11 043,70	0,088	0,0240	0,0314	0,007	1,02	0,007	0,001	0,11%	0,088	8,77%	-0,087	-8,66%
2009	9 968,00	-0,070	0,0160	0,0227	0,007	1,02	0,007	0,001	0,07%	-0,068	-6,78%	0,068	6,84%
2010	11 991,60	-0,012	0,0360	0,0409	0,005	1,04	0,005	0,001	0,06%	-0,012	-1,21%	0,013	1,27%
2011	14 589,00	-0,009	0,0290	0,0348	0,006	1,03	0,006	0,001	0,07%	-0,009	-0,90%	0,010	0,97%
2012	16 209,60	-0,041	0,0340	-0,0089	-0,043	1,03	-0,041	-0,004	-0,44%	-0,041	-4,13%	0,037	3,69%
2013	16 647,90	-0,006	0,0280	0,0475	0,020	1,03	0,019	0,002	0,19%	-0,006	-0,60%	0,008	0,78%
2014	17 228,60	-0,078	0,0380	0,0508	0,013	1,04	0,012	0,001	0,11%	-0,078	-7,76%	0,079	7,87%
2015	16 702,10	-0,154	0,0370	0,0322	-0,005	1,04	-0,005	0,000	-0,04%	-0,154	-15,44%	0,154	15,40%
2016	17 406,80	-0,134	0,0330	0,0878	0,055	1,03	0,053	0,009	0,89%	-0,134	-13,44%	0,143	14,33%
2017	18 906,60	-0,080	0,0160	0,0120	-0,004	1,016	-0,004	-0,001	-0,087%	-0,080	-8,00%	0,079	7,91%
2018	20 452,00	-0,06	0,012	0,017	0,005	1,012	0,005	0,001	0,14%	-0,06	-6,33%	0,065	6,47%
2019	23 090,00	-0,08	0,009	0,071	0,062	1,009	0,061	0,024	2,38%	-0,08	-8,02%	0,104	10,39%
2020	20 902,00	-0,10	-0,05	0,133	0,183	0,95	0,193	0,077	7,68%	-0,10	-9,70%	0,174	17,38%
2021	25 158,00	-0,06	0,038	-0,068	-0,106	1,038	-0,102	-0,048	-4,82%	-0,06	-5,74%	0,009	0,93%
2022	32 028,00	0,00	0,036	-0,122	-0,158	1,036	-0,153	-0,086	-8,56%	0,00	-0,14%	-0,084	-8,41%
2023	33 225,00	-0,02	0,042	0,071	0,029	1,042	0,028	0,014	1,36%	-0,02	-1,76%	0,031	3,12%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2005-2023: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الشكل رقم (2-3): منحى بياني يمثل العجز الموازي خلال الفترة ما بين 2005-2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات EXCEL

استنادا على الجدول رقم (2-7)، الذي يمثل مؤشر العجز الموازي للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2023.

يمثل العجز الأولي أحد المؤشرات المحورية في تحليل استدامة المالية العامة، إذ يُقاس بكونه الفارق بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العمومية دون احتساب فوائد الدين. ويكتسب هذا المؤشر أهمية مضاعفة عندما يُقارن بالقيمة المرجعية اللازمة لضبط مسار الدين العام واستقراره، وهي قيمة تُحسب بالاستناد إلى الفارق بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي.

عند تطبيق هذه المنهجية على الحالة الجزائرية خلال الفترة 2005-2023، تظهر تحولات بنيوية واضحة في أداء المالية العمومية، سواء على مستوى السيطرة على العجز أو على مستوى فعالية السياسات التمويلية المعتمدة.

أولاً: من الوفرة المالية إلى العجز المتأخر (2005-2008)

تميّزت هذه المرحلة بفوائض أولية ملموسة، ناتجة بالأساس عن الطفرة النفطية وارتفاع عوائد الجباية البترولية، حيث تجاوز الرصيد الفعلي ما هو مطلوب لضمان استقرار الدين العام. ففي سنة 2005، بلغ العجز الأولي -12.82% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يتجاوز المستوى المرجعي المطلوب 0.28%.

رغم أن هذه النتائج توحي باستدامة مالية قوية، إلا أنها لم تكن مدعومة بإصلاحات هيكلية، بل ظلت رهينة تقلبات السوق النفطية، مما يجعل هذا الفائض ظرفياً وغير دائم.

ثانياً: تفكك التوازنات المالية وتآكل الفائض (2009-2016)

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

عرفت هذه الفترة بداية الاختلال الحقيقي في العجز الأولي، نتيجة التراجع المستمر في أسعار النفط وتضخم النفقات الجارية. بلغ العجز الأولي أدنى مستوياته سنة 2015 (-15.44%) في مقابل قيمة مرجعية لا تتجاوز -0.04%.

هذا الانزلاق يُظهر أن سياسة الإنفاق لم تتكيف مع الصدمة الخارجية، ولم ترافقها إصلاحات جبائية أو تقشف فعّال على المدى القصير، ما أدى إلى فقدان القدرة على ضبط الدين ضمن مسار مستقر.

ثالثاً: تمويل غير تقليدي دون نتائج هيكلية (2017-2021)

لم تنجح سياسة التمويل غير التقليدي، التي لجأت إليها الجزائر كخيار استثنائي لتمويل العجز، في إحداث انعكاس جوهري في أداء العجز الأولي. ففي عام 2019، ورغم ضخ السيولة داخلياً، بلغ العجز -8.02% مقارنة بمستوى مطلوب يبلغ +2.38%.

يشير ذلك إلى أن المشكلة لا تكمن فقط في أدوات التمويل، بل في البنية العميقة للنفقات العمومية وفعالية الإيرادات، إذ أن غياب إعادة هيكلة الميزانية قاد إلى نتائج محدودة ومؤقتة.

رابعاً: تحسّن محدود في بيئة مالية ما زالت هشة (2022-2023)

سجلت السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة تراجعاً نسبياً في فجوة العجز الأولي، حيث تقلص الفارق بين القيمة المحققة والمطلوبة إلى 3.12% في سنة 2023. يُعزى هذا التراجع إلى تحسّن طفيف في معدل النمو وضبط جزئي للإنفاق.

إلا أن هذا التحسّن لا يزال هشاً ومشروطاً باستمرار الظروف الخارجية الملائمة، دون أن يعكس إصلاحاً بنيوياً حقيقياً، ما يعني أن خطر اللااستدامة لا يزال قائماً.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر

من الركائز الأساسية لتعزيز وضمان إستقرار الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ووجب توفير متطلبات لتحقيق الإستدامة المالية لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية المتزايدة.

المطلب الأول: الحوكمة الضريبية

1. إرساء الشفافية الضريبية وتفعيل الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي: إن نشأة

وإنتشار ظاهرة التهرب الضريبي تكون من خلال العملية الضريبية التي تتم بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وعليه فإرساء مبادئ الشفافية في العلاقة بينهما، وتفعيل الرقابة الجبائية لإكتشاف حالات التهرب الضريبي، وتبسيط النظام الضريبي، يعتبر من أهم المساهمات الفعالة والإستعجالية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

أ. الشفافية الضريبية لإزالة غموض التشريع الضريبي والرفع من الوعي الضريبي: إن للشفافية الضريبية الدور الهام في زيادة نسبة مساهمة الجباية العادية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال:

2. إضفاء الإستقرار على التشريع الضريبي: بدوره يعطي مرونة وتجارب مع وتيرة الحياة الإقتصادية، بالإضافة إلى تجنب الغموض بتفسير مواده من قبل المختصين، هذا يسهل على المكلفين من مسايرة ومتابعة النظام الجبائي والقواعد المعمول بها.

3. تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين أساسها الشفافية والوضوح: أبدت الإدارة الضريبية في الجزائر خطوات مهمة نحو تحسين العلاقة بينهما وبين المكلفين بالضريبة وذلك من خلال إستحداث مرجع نوعية الخدمة، من أجل ضمان التكفل الأحسن بشكاوي المكلفين على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي، إلا أن هذا الإجراء غير كاف، وعليه تم إقتراح مايلي:

أ. عقد ندوات وملتقيات ولقاءات تحسيسية تجمع المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية؛

ب. تشجيع المشاركة الفاعلة من المجتمع الضريبي؛

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

ج. التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بوضوح آليات فعالة ونشر كافة المعلومات الضريبية وتبسيطها حسب المستوى العلمي وثقافة المكلف.¹

4. تفعيل الرقابة الجبائية للكشف عن ظاهرة التهرب الضريبي:

أ. تدعيم الإدارة الضريبية بالوسائل البشرية وذلك بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين يتمتعون بشروط النزاهة والكفاءة، بالإضافة إلى الوسائل المادية الكافية لتنفيذ مختلف البرامج، ووضع مخططات أمنية لحماية مفتشي الضرائب لأداء مهامهم على أكمل وجه، والوقوف على عملية الرقابة الجبائية؛

ب. تفعيل النظام المعلوماتي وتجميع المعلومات على مستوى هياكل الإدارة الضريبية، والتنسيق مع المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات الجمركية والديوان الوطني للإحصائيات وذلك من أجل تجميع المعلومات الجبائية؛

ج. التنسيق أكثر بين مديريات التجارة ومديريات الضرائب، ورفع مستوى الرقابة الأمنية من أجل التأكيد على ضرورة التعامل بالفوترة حفاظا على الإقتصاد الوطني.²

5. تبسيط النظام الضريبي: يضمن تبسيط النظام الضريبي التسريع في رقمنة الإدارة الضريبية ومعالجة النقائص في هيكل الإدارة الضريبية من خلال:

أ. تسريع رقمنة الإدارة الضريبية يدخل ضمن الحكومة الإلكترونية وهذا من شأنه تخفيف تكاليف الإمتثال من تسجيل المكلفين، وتقييد التصريحات الضريبية وتسديد الضرائب عن طريق شبكة الإنترنت، وصولا إلى الرقابة الجبائية والتحصيل، وحتى بالنسبة لتسهيل النظر في الطعون المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة لذلك ينبغي الإعتماد أكثر على تكنولوجيا المعلومات فيما يخص التصريح الإلكتروني بنقل المعلومات الضريبية مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بإستخدام الإنترنت على مدار الساعة ومن أي مكان شاء، بإضافة إلى ذلك الدفع الإلكتروني بتحويل الأموال من الحساب البنكي للمكلفين إلى أي مكان شاء، بإضافة إلى ذلك الدفع الإلكتروني بتحويل الأموال من الحساب البنكي للمكلفين إلى حساب الإدارة الضريبية وذلك بإستخدام الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان.

¹ عبد العزيز بلواضح، متطلبات تحقيق إستدامة المالية العامة للدولة في الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، العدد 02، المجلد 12، الجزائر، 2021، ص402.

² Mission Légale Et :Nadjla Belhadj Ahmed ; Laudit Financier Et Comptable En Algérie -2 ; N08 ; Spring 2007 ; p58.)JAF(Nécessite Managériale ; Journal Of Académique Finance

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

ب. معالجة النقائص المتعلقة بهياكل الإدارة الضريبية، حيث أبدت الإدارة الضريبية الجزائرية جهودا فيما يخص تطوير هياكلها الإدارية، وذلك بالانتقال من نمط إداري أفقي إلى نمط إداري عمودي، أي حسب أصناف المكلفين (المراكز الضريبية، المركز الجوارى للضرائب، ومديرية كبريات الشركات)، والهدف هو نقل الإدارة إلى إدارة ضريبية ديناميكية موضوعها الرئيسي عصنة أجهزتها ونظامها، من أجل الإجابة بشكل أفضل لتطلعات المكلفين بالضريبة وتقريبهم منها ومن أجل المواصلة والتسريع في العصنة لا بد من ضمان التنسيق الكافي والشفافية بين هياكلها الإدارية.¹

المطلب الثاني: حوكمة سياسة النفقات العامة

لنجاح سياسة حوكمة النفقات العامة وجب مايلي:

أولا: مفهوم حوكمة سياسة النفقات العامة

يقصد بحوكمة سياسة النفقات العامة مختلف الإجراءات التي تستهدف العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية وجب الإلتزام بمجموعة من الضوابط والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة؛
- فرض الرقابة على النفقات؛
- الحرص على تجنب الإسراف والتبذير؛
- القوانين والتنظيمات المشرعة من السلطة.²

ثانيا: متطلبات حوكمة سياسات النفقات العامة في الجزائر:

لنجاح عملية حوكمة سياسة النفقات العامة لا بد من توافر جملة من المتطلبات نذكر منها مايلي:

¹- ولهي إلهام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص126.
²- نريمان رقوب، " دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازي في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 30، المجلد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، بدون سنة، ص 396.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

1. ضبط حجم تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني: يعتبر الحجم الأمثل لتدخل الدولة حجر الزاوية لتحقيق رشادة وحوكمة سياسات النفقات العامة فقد إستقر التقليديون لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% و 15% من الدخل لقومي موجه للإنفاق العام باعتبار الإيديولوجية الفردية، بينما الدول ذات الإيديولوجية التدخلية فهي تتميز بالتدخل في مختلف الأنشطة الإقتصادية ما يترتب على ذلك زيادة حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدول، لذلك يجب على الحكومات القادمة أن تعمل على تشجيع وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص وفتح باب المنافسة أمامه بما أنه الطرف الثاني من الأطراف الثلاثة الفاعلة في الحوكمة بالإضافة إلى الحكومة (القطاع العام) ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تعمل هذه العناصر وكل في مجاله، وينظمها عنصر مشترك وهو الإطار القانوني، بحث يكون دور القطاع الخاص النزيه والفعال في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة في الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، إذا أن المزيد من الإستثمارات في المشروعات العامة المملوكة للدولة قد تؤدي بنا إلى مزيد من العجز الموازي وإمكانية العودة إلى الإستدانة الخارجية، فقد أثبت عديد من التجارب خاصة البلدان التي تتجه نحو إقتصاد السوق أن تشجيع القطاع الخاص وعدم مزاحمته له أثر إيجابي كبير على الإقتصاد الوطني من حيث نجاح المشاريع ونقص التكاليف، بإعتبار أن المستثمر يكون أكثر حرصا على أمواله من أجل تحقيق أرباح أكثر، اما قيام الدولة بتلك المشاريع فيفسح المجال واسعا لإهدار المال العام وتبذيره، ما يزيد من تكاليف ومدة إنجاز المشاريع ويعزز مزيدا من اللاحوكمة وخير دليل على ذلك مشروع القرن- مشروع الطريق السيار (شرق-غرب) حيث كانت بداية الأشغال بتاريخ: 18 سبتمبر 2006، وكان من المقرر تسليمه جوان 2011، حيث تعين على الجمعين الصيني والياباني إنجاز 1216 كلم خلال مدة 27 شهرن أما تكلفته بدأت من 07 مليار دولار، فقفزت إلى 09 مليار دولار قبل أن تصل إلى 15 مليار دولار أواخر سنة 2015 وحسب إشارات وزارة الأشغال العمومية وصل المبلغ إلى 19 مليار دولار بعد المبالغ الأخيرة التي تم تخصيصها لترميم وتهيئة الأجزاء المهترئة منه، وعليه بات لزاما على الحكومة إعادة النظر في سياسات وإستراتيجيات إنفاق الموارد المالية المتاحة على مختلف مجالات النشاط الإقتصادي عبر الوطن، وذلك بضبط

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

نسب تدخلهان وفسح المجال للقطاع الخاص لكل المشاريع التي يمكن أن يؤديها هذا الأخير بكفاءة أكثر، تسجيلا لما تنص عليه مبادئ حوكمة النفقات العامة.¹

2. **حوكمة إجهادات السياسة الإنفاقية:** يقصد بها العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والإبتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية، مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية، وتدفعات رأس المال بشقيه القريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية والبعيد الأجل المستهدف الإستثمار المباشر، وتخصيص المشاريع العامة في ظل أسعار الصرف تنافسية، مع ضرورة تجنب الإنفاق الشامل الذي قد يكون مواتي، لكنه ليس ذا كفاءة، ماينجر عنه عدم قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو على المدى الطويل بالإضافة إلى إعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للإستمرار، لذا بات لزاما على الجزائر إعادة النظر في إجهادات سياستها الإنفاقية، وهذا ما يتطلب إحتواء الإنفاق الإجتماعي وفاتورة الأجور العامة ونظام الدعم، وكذا معالجة نظم معاشات التقاعد العامة ومساعدات الرعاية الإجتماعية، وفي حالة إصلاح معاشات التقاعد، يبدو أن الخيار الأكثر جذبا هو رفع سن التقاعد تدريجيا، مع حماية الفئات المعرضة للتأثر وتوسيع نطاق الحصول على المزايا عند الحاجة.

كما يمكن أن يؤدي وجود قواعد مؤسسية مالية داعمة إلى تعزيز فعالية إصلاحات الإنفاق، حيث أثبتت الأدلة التجريبية أن أطر اللامركزية الفعالة وقواعد الإنفاق، على سبيل المثال، يمكن أن تساعد في تحسين مراقبة الإنفاق مع ضرورة تحقيق توافق سياسي واسع النطاق لإنجاح إصلاحات سياسات الإنفاق واستمراريتها.²

3. **حوكمة مصادر تمويل النفقات:** عند ملاحظة هيكل الإيرادات من خلال تطور الإعتمادات المالية للإيرادات العامة في الجزائر، نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، حيث أن موارد النفط تلعب دورا هاما في التوازن، إلا أن الموارد النتأية من الجباية العادية في تنامي في مقابل إنخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة خاصة بعد إنخفاض أسعار النفط بداية النصف الثاني من سنة 2014، وعليه إن كل تذبذب في الأسواق العالمية بالنسبة لأسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الإيرادات العامة، وبالتالي حجم

¹ عبد العزيز بلواضح، مرجع سبق ذكره، ص 399.

² نزيهان رقبوب، مرجع سبق ذكره، ص 403-404.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

الإففاق العام في الجزائر، ولعل العجز الموازني الكبير الذي سجلته الموازنة العامة للدولة منذ سنة 2008 خير دليل على ذلك، إذا فوجب الإرتقاء بمصادر التمويل التقليدية إلى مصادر تمويل جديدة تمكننا من تحقيق الإستدامة المالية في الجزائر.

4. **تفعيل الرقابة على الأموال العمومية:** تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها لكن أثناء أداء هذه الأخيرة لمهامها قد ترتكب أخطاء عن قصد أو غير قصد، مما يستدعي على ضرورة مراقبتها، وإن كان هدف المراقبة الاساسي هو أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية، أي التسيير الحسن للأموال العمومية وترشيد إستعمالها.

إن التسيير النزيه والعقلاني والتحكم في آليات الرقابة المالية، يمكن أن يحافظ ويرشد المال العام ويجنب الدولة الولوج في دوامة الإختلاس والغش والنهب للمال العام، ومن هنا تبرز أهمية آليات الرقابة في تسيير الأموال العمومية، وتساهم إلى حد كبير في ترشيد إستغلالها وبالتالي تحقيق أكثر فائدة ممكنة من إنفاقها، كما أنها تلقي الضوء على أنها إحدى أنواع الرقابة الممارسة على صرف النفقات العامة.¹

المطلب الثالث: تفعيل حوكمة الميزانية العامة

و لنجاح عملية حوكمة الميزانية العامة للدولة الجزائرية ، قامت الجزائر بعصرنة نظام الميزانية وهذا من خلال تطبيق القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي ن أهم أهدافه مايلي:

يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية؛

1. يقترح هذا القانون تعديل مفهوم المقرر بتغييره، إلى ما يتجاوز مقرر قانونيا (الإمتثال للقواعد

والإجراءات)، نحو مقرر إقتصادي (تحديد السياسات العمومية وفعاليتها)؛

2. يكرس هذا القانون مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين، في صميم سير المؤسسات والإدارات

العمومية؛

3. إعتقاد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية،

4. تقييد حرية المبادرة لتحويل الإعتمادات بشروط صارمة؛

¹ - عبد العزيز بلواضح، مرجع سبق ذكره، ص 399-400.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

5. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عمليات الإستثمار، من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة أمام مستثمري القطاع الخاص.¹

ومنه تتمثل متطلبات نجاح حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في مايلي:

1. **إعتماد ميزانية البرامج المبنية على النتائج:** تعتبر مقارنة الإدارة بالنتائج من الأساليب الحديثة التي يتم إعتمادها في وضع الميزانيات للدول والتي تحظى بقبول دولي، حيث يتم تقدير الإعتمادات على أساس أهداف محددة والتي كرسها القانون العضوي في المادة 06 والمادة 09 للوصول إلى النتائج المسطرة، ونجد أن الإصلاحات الميزانية في الجزائر قد أخذت بهذه المقاربة من خلال الإقرار بضرورة وضع ميزانية برامج مبنية على النتائج بدل إعتماد الأسلوب التقليدي للميزانية على الوسائل، ويرتكز هذا التسيير الحديث على:

أ. التسيير عن طريق تحديد البرامج؛

ب. إستعمال مؤشرات لقياس الأداء وتقييم النتائج المحققة ومقارنتها مع المسطرة.

2. **وضع ميزانية متكاملة وفق الإطار متعدد السنوات:** يعتبر هذا الإطار أداة لتسيير الموارد العامة على المدى المتوسط، حيث تحدد ميزانية الدولة السنوية حسب هذا التوجه تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية، وكذا مديونية الدولة عند الإقتضاء للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، ومنه فالإطار المتعدد السنوات يحافظ على الطابع السنوي للميزانية المتضمنة التقديرات حسب كل قطاع وبرنامج، بالإضافة على تقديرات السنتين الموالتين.

3. **تحسين عرض ونشر الميزانية:** بغرض فتح الباب للنقاش أكثر إنفتاحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الإقتصادية والاجتماعية يتم من خلال تطبيق الإصلاح إعداد مستندات جديدة ووضع نظام معلومات فعال يساهم في عملية إعداد وثائق الميزانية ومختلف التقارير المرفقة بها بكل دقة وشفافية، وتوضح المادة 75 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية أن الميزانية العامة للدولة يجب أن ترفق بثلاثة أجزاء تفصيلية تتمثل في:

أ. تقرير عن الأولويات والتخطيط الذي يكلف بتحضيره كل وزير أو المسؤول بتسيير محفظة البرامج؛

¹ - مراد بوعيشاوي، عماد غزاري، "حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، المجلد 10، الجزائر، 2020، ص 20-21.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

ب. ميزانية مقسمة حسب التوزيع الإقليمي لكل برنامج والمتمحورة على النتائج؛

ج. الميزانية التي تعطي عرض مبسط لميزانية كل وزارة حسب كل برنامج.¹

4. تحديث مسار التنفيذ والرقابة على عمليات الميزانية: تضمن مشروع عصرنة النظام الميزانياتي إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية المرتبطة بمسار تنفيذ عمليات الميزانية، وهو القسم الذي أوكل إلى مكتب الإستشارات الفرنسي "" بمراجعة إعداده بما يتلاءم وميزانيته البرامج المرتكزة على النتائج بهدف الوصول إلى وضع إطار ينظم مسار تنفيذ عمليات الميزانية والرقابة عليها بصورة مبسطة.²

¹- مغني نادية، " دراسة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص157.
²- إيمان عبدوس، " آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 24، الجزائر، 2021، ص356.

الفصل الثاني: الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2023

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تحليل وتقييم الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 و2023، وهذا من خلال دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل وتقييم أهم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر، مع ذكر أهم متطلبات تعزيزها. وأظهرت الدراسة التحليلية أن الإقتصاد الجزائري واجه العديد من التحديات للحفاظ على توازناته المالية، خاصة وأنه يعتمد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية، مما دفعه للقيام ببعض الإصلاحات لكن بالرغم منها فإن مؤشرات الإستدامة المالية عرفت تقلبات ملحوظة مما يعكس هشاشة الهيكل المالي أمام الصدمات الخارجية.

الخاتمة العامة

من خلال ماسبق تم التوصل إلى أن موضوع الإستدامة المالية من المواضيع التي تستحق الاهتمام ، وذلك راجع إلى أنها أحد المفاهيم المحورية لضمان لنشاط الإقتصادي وضمان إستمرار تمويل برامج التنمية على المدى الطويل، خاصة في ظل التحديات المالية المتزايدة وتقلبات الأسواق العالمية، حيث كان الهدف الأساسي من الدراسة هو الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل ما مدى إستدامة المالية العامة في الجزائر في الفترة مابين (2005-2023)، عن طريق دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الاستدامة المالية في تلك الفترة.

وفيما يلي سوف يتم اختبار الفرضيات وتقديم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

اختبار صحة الفرضيات:

■ أكدت نتائج الدراسة أن كلا من العجز الأولي والفجوة الضريبية شكّلا عاملين رئيسيين في إضعاف استدامة المالية العامة في الجزائر. فقد أظهرت المعطيات أن الرصيد الأولي ظل في معظم سنوات الفترة المدروسة دون المستوى المطلوب لتحقيق استقرار الدين العام، مما يعكس عجزاً في التحكم في الإنفاق الجاري مقابل ضعف تعبئة الموارد. كما بيّن تحليل الفجوة الضريبية أن الإيرادات المحققة كانت غالباً أقل من الإيرادات المستهدفة، ما يشير إلى ضعف هيكلية النظام الجبائي وعدم فعالية السياسة الضريبية. وبالتالي، فإن هذه المؤشرات تؤكد وجود اختلالات هيكلية مستمرة في المالية العامة، تقوّض فرص تحقيق الاستدامة المالية المنشودة، ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

■ أظهرت البيانات أن معظم القيم المسجلة لمؤشر IFS خلال الفترة 2005-2023 كانت أقل من الواحد، مع تجاوزها لنسبة 75% من الدين العام، وهو ما يصنف ضمن حالات اللااستدامة المالية. باستثناء سنة 2008، لم تحقق الجزائر الشروط الكمية اللازمة لتثبيت الدين العام، وهو ما يعكس فشلاً في ضبط العجز الأولي وتعبئة الموارد المالية بفعالية. ويُعزى هذا الخلل أساساً إلى السياسة المالية التي اتسمت بعدم الانضباط وتزايد النفقات العمومية على حساب الإيرادات المستدامة، في حين ظل الأثر النقدي محدوداً نسبياً. بالتالي، فإن مؤشر IFS كان أداة دقيقة في كشف غياب الاستدامة المالية وتأكيد الحاجة إلى إصلاح مالي هيكلية عميق، عليه فإن الفرضية الثانية صحيحة.

- يعتمد تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر على تفعيل مبادئ الحوكمة في مختلف مكونات السياسة المالية. فالتحسين الفعلي للجهاز الجبائي يمر عبر الشفافية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الرقابة، ما يساهم في تقليص الفجوة الضريبية وزيادة الموارد الداخلية. كما يتطلب ضبط النفقات العامة ترشيحاً فعالاً للإنفاق، وتوجيهها أمثل للموارد، مع تقليص تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، فإن تحديث نظام إعداد الميزانية، من خلال اعتماد مقارنة البرامج والإطار متوسط المدى، يشكل ركيزة لربط الإنفاق بالأداء وتعزيز الشفافية. وعليه، فإن الحوكمة الجبائية والانفاقية، إلى جانب إصلاح نظام الميزانية، تُعد ضرورية لتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- من أبرز مقومات الاستدامة المالية: الملاءة المالية، استقرار الضرائب، العدالة بين الأجيال، واستمرارية النمو الاقتصادي.
- تعد مؤشرات مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي، والعجز الأولي، والفجوة الضريبية، ومؤشر "IFS"، من الأدوات الفعالة لقياس مدى تحقيق الاستدامة المالية.
- بينت الدراسة ان فترات الاستقرار المالي كانت ظرفية ومحدودة (2005-2008)، مدفوعة بفوائض بترولية مؤقتة، ولم تكن نتيجة إصلاحات هيكلية
- الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية جعل المالية العامة عرضة للصدمات الخارجية، وخاصة تقلبات أسعار النفط.
- شهدت الجزائر تراجع في على مستوى مؤشرات الاستدامة المالية نتيجة الصدمات النفطية وارتفاع النفقات الجارية، هذا ما أدى إلى تسجيل عجز هيكلية في الميزانية في تلك الفترة؛
- أظهرت المؤشرات مثل الفجوة الضريبية ومؤشر "IFS" تذبذباً كبيراً، مما أوضحت التحليلات أن وضع الجزائر المالي لا يتسم بالإستدامة نظراً لهيمنة الإيرادات النفطية، ومدى تأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، بالإضافة إلى إرتفاع مستويات الإنفاق وعدم مساهمة الإيرادات العامة لها.
- الحوكمة المالية غير مفعلة بالشكل الكافي، سواء في ضبط النفقات أو في تحديث إعداد الميزانية، مما يعيق بناء قاعدة مالية مستدامة على المدى الطويل.

الإقتراحات:

- على الجزائر ضرورة تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، وتوفير أوعية ضريبية حقيقية تعبر عن وجود نشاط حقيقي؛
- ضرورة إعتداد رؤية مالية مستقبلية تأخذ بعين الإعتبار تقلبات السوق العالمية، خاصة أسعار النفط، وتبني أساليب متعددة للتعامل مع الأزمات؛
- تفعيل أدوات الرقابة على مستوى النفقات العامة ومعايير تقييم أداء برامج الإنفاق، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية؛
- العمل على زيادة المردودية الجبائية العادية، وتعزيز الشفافية والرقابة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي؛
- تنويع مصادر الإيرادات العمومية عن طريق تقليص الاعتماد على الجباية البترولية من خلال دعم القطاعات المنتجة، كالزراعة، السياحة، والصناعة التحويلية.

أفاق الدراسة:

- سبل تحقيق الاستدامة المالية في الدول النامية؛
- إدلة الدين العام في الدول النفطية وقضايا الانصاف ما بين الأجيال؛
- حوكمة إدارة المال العام ودورها في تحقيق الاستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد الجبير، " المالية العامة والتشريع المالي " ، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
2. منصور ميلاد يونس، " مبادئ المالية العامة " ، كلية القانون، جامعة الفاتح، ليبيا، 2004.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

1. إيمان عبدوس، " آليات حوكمة الميزانية العامة وإتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر "، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، العدد 01، المجلد 24، الجزائر، 2021.
2. إيمان محمد خيرى طایل، " دور السياسات المالية والنقدية في إدارة الدين العام في مصر، مجلة روح القوانين " ، كلية الحقوق، مصر.
3. جبارة مراد، " دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية- دراسة قياسية لحالة الجزائر 2020/2000 " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، الجزائر، 2022.
4. زهير بن دعاس، نريمان رقوب، " تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر " les cahiers du cread، العدد 02، المجلد 34، 2018.
5. عبد العزيز بلواضح، متطلبات تحقيق إستدامة المالية العامة للدولة في الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، العدد 02، المجلد 12، الجزائر، 2021.
6. عصماني مختار، أوكيل رابح، " مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 " ، مجلة معارف، السنة الثالثة عشرة، العدد 25، 2018.
7. عصماني مختار، صادق الهادي، "تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018 " ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، المجلد 12، 2021.
8. فخاري فاروق، " أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرفية للخطر Var على مستوى البنوك المصرفية " ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020.

9. فراس تحرير محمد الجميلي، اسماعيل حمادي مجبل، " تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة إحدى وعشرون، العدد 77، 2023.
10. فراس تحرير محمد الجميلي، اسماعيل حمادي مجبل، " تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، 2023.
11. فيرم يمينة، شيبوط سليمان، " دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020" ، دراسات إقتصادية، العدد 03، المجلد 16، 2022، الجزائر.
12. قيس مهدي حسن، سعدون رشيد خضير، " تحقيق الإستدامة وأثرها في النمو الإقتصادي المستدام في العراق" ، رماح للبحوث والدراسات، عدد خاص، العدد 65، 2022.
13. محمد كريم قروف، سليم العمرابي، " قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)" ، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، المجلد 06، 2020.
14. مراد بوعيشاوي، عماد غزاري، " حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية" ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، المجلد 10، الجزائر، 2020.
15. مراد بوعيشاوي، غزاري عماد، " تحليل وتقييم مسار الإستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)" ، مجلة الإقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 19، 2020، الجزائر.
16. نيمان رقوب، " دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 30، المجلد 02، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، بدون سنة.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

1. الحاج زيان، " دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر (2000-2022)" ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر، 2023-2024.
2. عيساني العارم، " استدامة السياسة المالية ضمن بيئة الصدمات الموازنة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2018-2019.
3. فتحى خن، " إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية- دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج-" ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2017-2018.
4. محمد إبراهيم حسين مقداد، " العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)" ، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
5. مختار عصماني، " الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها" ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020-2021.
6. مغني نادية، " دراسة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2018.
7. وسام جوده نزار السعدي، " العلاقة بين تقارير تدقيق الاستدامة جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاسها على ثقة المستثمرين" ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
8. وهي إهام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2012.

9. يمينة فيرم، " أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية دراسة قياسية للفترة 2000-2020"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023-2024.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. أحمد شنان، سرود هوشيار، " الموازنة العامة للدولة- مفهومها- مكوناتها- إجراءات تشريعها والرقابة عليها"، بحث، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم بحوث الموازنة، العراق.

التقارير والدراسات:

1. القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 جويلية سنة 1984 ن المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/7/1984.
2. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 21 أوت سنة 1990، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 15/08/1990.

خامساً: مواقع الإنترنت الرسمية

- <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- <http://www.majliselouma.dz/>
- <https://news.radioalgerie.dz/>
- <https://www.mf.gov.dz/>
- <https://www.ons.dz/>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- NadjlaBelhadjAhmed ;Laudit Financier Et Comptable En Algérie:Mission Légale Et NécessiteManagériale ; Journal Of Académique Finance (JAF) ; N08 ; Spring 2007 ; p58.

